جامعة قاصدي مرباح- ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

التخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية

الأزمة الخليجية (قطر)2017 وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد الطالبة : زينب علوش

إشراف الأستاذ: إلياس حود ميسة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية/ اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
بن كادي حسن	رئيسا
الأستاذ/ إلياس حود ميسة	مشرفا ومقررا
خميس محمد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 2018/06/10.

السنة الجامعية

2018/2017م

الإهــداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى رمز الصفاء والوفاء والعطاء، إلى **أمي** الغالية أطال الله في عمرها .

إلى رمز العز والشموخ، إلى من وطأ الأشواك حافيا،ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم إلى **أبي** رحمه الله .

إلى أخوتي حفظهم الله ورعاهم وأطال الله عمرهم " توتة، عاطف، حنان، كريمة " الذين سهلوا لي أصعب الأمور التي واجهتني .

إلى من احتواه قلبي .... زوجي " رضا طويل " الذي ساعدني في إضفاء القدرة على التحدي للوصول إلى ما وصلت إليه الآن.

إلى كل من عرفته من قريب ومن بعيد وشاركني الحياة حلوها و مرها.

الطالبة زينب علوش

شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل على أن من علينا بإتمام هذه المذكرة وأسأله من النجاح والتوفيق في نجاحات مقبلة بإذنه تعالى.

أتوجه بخالص الشكر والعرفان والامتنان للأستاذ المشرف:

" إلياس حود ميسة "

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل عليا بتوجيهاته وأرائه القيمة ولجميع أساتذتنا الكرام اللذين تتلمذنا على أيديهم طيلة مشوارنا الدراسي والجامعي

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من كانت له يد العون في إخراج هذه المذكرة إلى النور.ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد بدعمه لنا ولو بنصيحة أو ابتسامة.

مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من إستعاذكم فأعيذوه ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعا لكم فأجيبوه، ومن صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافؤه فادعوا له حتى ترون أنكم كافأتموه»

الطالبة زينب علوش

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لتكامل دول مجلس التعاون الخليج العربية	
المبحث الأول: المبحث الأول: النظريات المفسرة لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية	09
المبحث الثاني: ماهية مجلس تعاون لدول الخليج العربية	17
المبحث الثالث: التحديد الجيوسياسي لمجلس التعاون الخليجي	25
الفصل الثاني تأثير الأزمة القطرية على مجلس التعاون الخليجي (أزمة قطر2017)	
المبحث الأول: أزمة قطر 2017	34
المبحث الثاني: إنعكساتها الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي (سياسيا-اقتصاديا- اجتماعيا)	45
المبحث الثالث: المواقف الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي (سلطنة عمان- كويت)	57
الفصل الثالث مواقف الإقليمية والدولية من أزمة الخليج 2017 واستشراف لما آلاتها	
المبحث الأول:مواقف الإقليمية من أزمة قطر2017 (دول العربية إيران- تركيا)	63
المبحث الثاني:مواقف الدولية (الو.م.أ – الإتحاد الأوروبي)	70
المبحث الثالث: سيناريوهات المتوقعة للأزمة الخليجية	75
الخاتمة	78
قائمة المراجع	79
ملخص الدراسة	81
استنتجات الدراسة	84

مقدمة :

تعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم استنادًا إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدّلات التبادل التجاري مع دول العالم، فضلاً عن كون المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، بما يحمله ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي تركيبة سياسية متجانسة، تجمعها التجربة التاريخية، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة.

وانطلاقًا من أهميتها وارتباطها ببعضها البعض برزت أهمية وجود كيان جماعي يعبر عن المصالح المشتركة لتلك الدول ويتفاعل مع الأحداث الإقليمية والدولية المحيطة تأثيرًا وتأثرًا واستجابة لبعض المتغيرات والمعطيات الإقليمية والدولية،تأسس مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي عام 1981، حيث توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر ومملكة البحرين في اجتماع عقد في إمارة ابوظبى إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم فى جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساس يللمجلس في مادته الرابعة التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس.

حيث تعتبر تجربة التكامل الخليجي من التجارب العمل العربي المشترك بين دول العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981، و هدا يعود إلى آليات التعاون والخصائص القومية المتشابهة بين دول الخليج، تحتم على أعضائه الاستمرار خاصة في ظل فشل معظم التجارب الوحدوية العربية، والدور غير المقنع لجامعة الدول العربية

كما تكتسب دول مجلس التعاون الخليج العربية الكثير من الإمكانيات، والعديد من العوامل المشتركة التي تتيح لها التحرك في المحيط العالمي ككتلة اقتصادية وسياسية وثقافية واحدة ومتكاملة ، حيث تمتلك دول مجلس التعاون الخليج العربية فرصاً تاريخية لإيجاد مكانة بارزة لها بين دول العالم في ظل العلاقات الدولية المستجدة، وذلك بحكم الثروات البشرية والمالية والطبيعية المتوافرة في هذه البلدان، وبحكم اعتماد العالم المتزايد على دول مجلس التعاون الخليجي العربية لتلبية احتياجاته من الطاقة، إلا أن هدا لم يمنع من أن تواجه المنطقة مجموعة من التحديات وسط مستجدات عالمية متطورة تتحكم فيها الأطماع، كما أن التنافس الإقليمي على المنطقة حتم على دول مجلس التعاون الخليجي أن يمر بظروف صعبة مرهقة بالأزمات والمشكلات والتي كادت تعصف به .

أهمية وأهداف الدراسة :

تتمث ل أهمية ه ذه الدراسة في معرفة قدرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي على حل الأزمات التي من شأنها أن تزعزع استقراره ومستقبله باعتباره من التجارب التكاملية العربية المتميزة ، وما مدى امتلاكه للآليات لمواجهة الأزمات التي يتعرض لها كأزمة القطرية حاليا في ظل المتغيرات الإق يمية والدولية الراهنة ومعرفة الخطوات الساعية لتحقيق للاستمرارية وديمومة المجلس، لا سيما أنّ مصيره يشغل الدول الغربية التي لها علاقات اقتصادية وإستراتيجية راسخة في المنطقة، بالإضافة إلى معرفة المو اقف الدولية و الخطوات الأمريكية لإنهاء الأزمة القطرية .

أهداف الدراسة :

- معرفة الأسباب التي أدت إلى زعزعة الإستقرار بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- التعريف بطبيعة الدور الذي يلعبه مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمة القطرية 2017، في طل تداخل بعض الأطراف الإقليمية والدولية.
- معرفة أهم الأسباب والدوافع الحقيقية لإقدام السعودية والإمارات والبحرين لقطع العلاقات مع قطر .
- التعريف بمدى تأثير أزمة قطر 2017 على مسار التكاملي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .
- دراسة وتحليل المواقف الإقليمية والدولية المؤثرة في أزمة الخليج 2017.

مبررات اختيار الموضوع :

تنقسم مبررات اختيار الموضوع إلى :

1- مبررات موضوعية: تتمثل فيمايلي :

- يعتبر هذا الموضوع كونه جديد، حديث الساعة حيث أنه ليس ثمة شك في أن الأزمة صنعت انقلابًا هائلًا في العلاقات الخليجية-الخليجية ، خاصة أن لمنطقة الخليج أهميتها الإستراتيجية المستمدة من حقائقها الجغرافية و أهميتها الاقتصادية .

- تداعيات ثورات الربيع العربي- الذي تشهدها العالم العربي، وانتقال دولة قطر من دبلوماسية الوساطة إلى دبلوماسية التأثير حيث برزت قطر كقوة إقليمية ، صاعدة منذ بدايات العقد الأول من الألفية .

- وجود فراغ على مستوى الاقليمية والذي كانت تشغله قوى إقليمية كبرى كالسعودية ومصر والعراق وهو ظرف استثنائي تمثل في بروز قطر كقوة إقليمية .

2- مبررات ذاتية:

- رغبتي وميولي في معرفة وفهم البيئة الخليجية باعتبارها تشكل أهم تكتل إقليمي عربي هام ، بالإضافة إلى كونه موضوع جديد ولم يعالج بعد كمذكرة تخرج من حيث معالجة الأزمة القطرية الراهنة 2017 . .

- تحليل أبعاد الأزمة الخليجية الراهنة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية و انعكاساتها على العالم العربي.

- شغفي في معرفة سيناريوهات التي تؤول إليه الأزمة. من خلال متابعة المشهد الإعلامي الذي ينفخ في نار الأزمة، لاسيَّما إعلام دول الحصار.

- إثراء المكتبة الجامعية، بموضوع بحث حديث مازالت تتفاعل أحداثه وآثاره إلى بومنا هذا.

الدراسات السابقة:

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بشبكة واسعة من العلاقات الإستراتيجية مع كافة القوى الكبرى في العالم، بل معظم الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يجعل لها ثقل سياسي كبير في المحافل والمنظمات الدولية خاصة في الأمم المتحدة .، وهدا ما جعل تناولها من طرف العديد من الدراسيين والمنظرين خاصة منظري تجرب التكامل الإقليمي المهتمين بدراسة تجربه التكامل الخليجي ، حيث توجد العديد من الدراسات، التي تناولت موضوع مجلس التعاون الخليج العربية. ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها. وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها نذكر:

- ابتسام سهيل الكتبي، وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية،ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 1999، تناول هدا الكتاب مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث (الأهداف الأداء، الإنجازات)، بالإضافة إلى التحديات والمخاطر التي يحتمل أن تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تناول نظرة مستقبلية مجلس التعاون لدول الخليج.

- علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1979، تناول هذا الكتاب دراسة العلاقات الدولية من خلال تطور الفكر البشري، ومناهج دراسة العلاقات الدولية كما تناول الكتاب أهمية التعاون الخليجي انطلاقاً من نشأته وإنجازاته الحضارية مبرزاً خطوات تأسيسه ومسيرته الرائدة،و مجهودات مجلس التعاون الخليجي في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي.
- مصطفى عبد العزيز مرسي، أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، القاهرة،تعرض الكاتب في هذه المقالة الخلفيات الأزمة والأسباب التي أدت إلى بروزها،من خلال شرح تفصيلي لجميع الأزمات التي مر بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما وضح الكاتب في مقاله، موقف قطر من الأزمة الراهنة، وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي.
- أما من حيث معالجة ودراسة الأزمة الخليجية الحالية ، فقد اعتمدت على موقع مركز دراسات الجزيرة من خلال ما ينشر من مقالات وأراء الباحثين والمهتمين بمتابعة الأزمة، بالإضافة إلى العديد من مقالات الإلكترونية ، وهذا نظرا لأن الموضوع جديد وحديث الساعة .

[1] - https://gulfhouse.org.

2http://studies.aljazeera.net.

3- https://www.noonpost.org.

4-http://akhbar-alkhaleej.com

5- http://alkhaleejonline.net

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في مدى إمكانية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تجاوز أزمة 2017 الراهنة، والتي تعتبر أخطر أزمة منذ إنشائه في 1981، و كيفية تأثيرها (الأزمة القطرية) في تماسك دول الستة لمجلس التعاون الخليجي من حيث الآليات والخيارات و السياسات الممكنة والمتاحة للمحافظة على التكامل الذي يعتبر غاية سامية يهدف إليها مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الإشكالية:

إلى أي مدى أثرت الأزمة القطرية 2017 على أداء مجلس التعاون لدول الخليج العربي؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي الدوافع الحقيقة للأزمة القطرية؟
- ✓ فيما تتمثل أهم الانعكاسات أزمة قطر 2017 على مسار مجلس التعاون الخليجي؟
- ✓ ما هو السيناريو الأكثر احتمالا لتطور الأزمة في الخليج؟

الفرضيات:

- هناك تأثير واضح للأزمة القطرية على مسار عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربي يؤدي بصورة حتمية إلى اختلال العلاقات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون.
- تستغل القوى الإقليمية والدولية أزمة قطر 2017 لاستثمارها في العديد من المصالح التي تعنيها بالمنطقة وعلى المستوى الدولي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

منطقة الخليج (دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي الست دول هي الإمارات ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت)

الحدود الزمنية: تشمل في الفترة من بداية الأزمة في 05 جوان 2017 إلى يومنا هذا.

منهجية الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة تعتمد منهجية على الإطار العلمي للاستفادة من عدة مناهج أو اطر نظرية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، ومن هنا فانه سوف يتم تناول الدراسة من خلال:

المنهج التاريخي : وسيستخدم هذا المنهج في التعرف على المراحل التاريخية التي مر بها مجلس التعاون الخليجي وأمن الخليج العربي.

المنهج التحليلي :سيساعد هذا المنهج في تحليل طبيعة الأزمة الخليجية الحالية، و الدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي في المحافظة على منظمة التعاون الخليج العربي.

المنهج الوصفي سيساعد على وصف الأزمة الخليجية بجميع أبعادها، وتأثيراتها .

المنهج المؤسسي: وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة النظم السياسية فيركز على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية) ،والدساتير التي تستند

إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة ،من خلال دراسة مقومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث (الهيكل التنظيمي، الأهداف ، الإنجازات)

أما من حيث الجاني النظري فقد تم الاعتماد على النظريات التالية :

النظرية الليبرالية الجديدة (منظور الاعتماد المتبادل) : يعتقد الليبراليون الجدد أن الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب ، فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول. ويؤكدون على وجود علاقة وثيقة بين الاعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى.

نظريات التكامل الإقليمي : تحتوي نظرية التكامل الدولي في سياق تحليل الخبرة الدولية في معالجة القضايا التي تجاوزت مفردات الدولة التقليدية، كقضايا الاقتصاد والأمن والسياسة والاجتماع والتكنولوجيا. ومن ثم تضم هذه الدراسة مجموعة من النظريات الأكثر شيوعا عبر العالم، والتي منها النظرية الفدرالية ، النظرية الوظيفية، النظرية الوظيفية الجديدة ، النظرية الاتصالية .

مصطلحات الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على المصطلحات التالية:

1 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية :هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، تأسس المجلس في 25 ماي 1981 بالاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه .يتولى الأمانة العامة للمجلس حال يا عبد اللطيف بن راشد الزياني .ويتخذ المجلس من الرياض مقرًا له.

2- **حصار قطر**: في5 جوان 2017، اتخذت أربع دول عربية (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) قراراتٍ ضد الدوحة، تشمل قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وفرض حصار جوي وبري وبحري عل قطر، في خطوة تصعيدية ربما تئون غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الخليجية-الخليجية.

صعوبات الدراسة :

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكاف عن الأزمة القطرية الخليجية

وصعوبة الحصول على مراجع محكمة مثل كتب باعتبارها أزمة حديثة الساعة، فقد اكتفيت بالمقالات التي يتم نشرها في مركز الجزيرة للدراسات . والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقسيم خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة التي بصدد معالجتها إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري والمفاهيمي لدول مجلس التعاون الخليج العربية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية تمت فيهم إعطاء نظرة شاملة لمجلس التعاون الخليجي من حيث ماهيته و أهدافه والهيكل التنظيمي الذي يعمل به بالإضافة إلى تحديد الجيوسياسي للمجلس التعاون الخليجي من خلال مقوماته الاقتصادية والسياسية والجغرافية.

المبحث الأول :النظريات المفسرة لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

المبحث الثاني: ماهية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثالث: التحديد الجيوسياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أما في **الفصل الثاني**، فقد تم معالجة تأثير الأزمة الخليجية الراهنة (أزمة قطر) 2017 في مجلس التعاون الخليجي، والذي يحتوي هو بدوره على ثلاث مباحث تم فيهم عرض مفصل للأزمة من حيث الأسباب والدوافع و إنعكساتها على مجلس التعاون الخليجي، وإلى المواقف الداخلية لدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، كما يلي

المبحث الأول :أزمة قطر 2017

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(سياسيا-إقتصاديا-اجتماعيا)

المبحث الثالث: المواقف الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي(سلطنة عمان-كويت)

وفي **الفصل الثالث** : تم فيه تناول المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة واستشراف لما آلتها، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تم فيهم التطرق إلى المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة الخليجية ، بالإضافة إلى سيناريوهات المحتملة من هذه الأزمة الخليجية ، كما يلي :

المبحث الأول:مواقف الإقليمية من أزمة قطر 2017(دول العربية،إيران،الإتحاد الأروبي)

المبحث الثاني: مواقف الدولية(الو.م.أ- الإتحاد الأوروبي)

المبحث الثالث: سيناريوهات المتوقعة للأزمة الخليجية .

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لتكامل دول مجلس التعاون الخليج العربية

المبحث الأول: النظريات المفسرة لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثاني : ماهية مجلس تعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الثالث : التحديد الجيوسياسي لمجلس التعاون الخليج العربية

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لتكامل دول مجلس التعاون الخليج العربية

المبحث الأول: النظريات المفسرة لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعيش العالم عصر التكتلات، والتجمعات الاقتصادية، وذلك بهدف تنمية، وتدعيم القطاعات المختلفة ، بالدول في ظل الصراعات، والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول، حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافياً، والتي تنتهج فلسفات، ونظم اقتصادية متشابهة، أو على الأقل متقاربة بحيث يسهل الانصهار، والاندماج بين صفوف الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر ما ي عام 1981، انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة، والأنظمة المتشابهة[1].

كمانشأت نظريات التكامل الإقليمي لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية. ويُعرَف التكامل الإقليمي بأنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها، و أهم النظريات التي تفسر التعاون بين دول الخليج العربي نذكر منها :

المطلب الأول: النظرية الليبرالية الجديدة (منظور الاعتماد المتبادل):

يشير "الاعتماد المتبادل" إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأجزاء المتعددة في الأجزاء المختلفة من نظام معين على بعضهم البعض؛ أي: تعني الاعتماد المشترك ، ويشير الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة .[2]

[1] محمد عبد الرحمن العسومي، محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،طبعة الأولى،2002،ص 67.

[2] https://rumaihi.info/2017/03/07-21:45 تصفح في25 جانفي2018على الساعة

وترى النظرية الليبرالية الجديدة أن المؤسسات (الإقليمية-الدولية) تنظم المصالح بين الدول وتضعا في ترتيبات تعاونية فيما بينها، كما أنها تساعد في التخفيف من الفوضى في النظامين الإقليمي والدولي، وتؤدي مشاركة الدول في المنظمات الدولية إلى تشجيع التعددية والتعاون كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية و تساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل.

وتكشف الليبرالية الجديدة عن صعوبة تحقيق التعاون في حالة عدم وجود مصالح متبادلة بين الدول، فالدول تتعاون من أجل تحقيق مكاسب مطلقة، والمشكلة الرئيسة أو العقبة الكبرى تتمثل في وجود عدم امتثال والتزام بالتعاون من جانب بعض الدول، ومن ثمَّ ووفقًا لليبرالية الجديدة فإنه يمكن إقناع الدول والفاعلين الآخرين بالتعاون إذا أصبح لديهم ثقة في أن جميع الدول سوف تلتزم بالقواعد، وأن هذا التعاون سيفضي إلى تحقيق مكاسب مطلقة. و تشير النظرية أيضًا إلى أن هناك مجالات يكون فيها التعاون أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والثقافية، أما التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية فنجد الليبراليين الجدد أقل تفاؤلاً بشأنه ، وترى الليبرالية الجديدة أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول مما يدعم الاستقرار في النظامين الدولي والإقليمي .[1]

ووفقًا لهذه النظرية، فإن تأسيس مجلس التعاون جاء لتنظيم المصالح بين دول الخليج الست ووضعها في ترتيبات تعاونية فيما بينها، كما أنه يمثل وسيلة لتأمين المصالح الوطنية لتلك الدول، ويساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول الست. وترجع سهولة التعاون بين تلك الدول وفقًا للنظرية إلى وجود مصالح متبادلة فيما بينها، فالدول اتجهت إلى التعاون وتأسيس المجلس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة مع وجود قدر من الثقة في امتثال والتزام الدول الست بقواعد التعاون. وقد سار مجلس التعاون في تأسيسه إلى المجالات التي يكون التعاون فيها أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مع تأجيل "أو عدم إعلان" التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية في البداية [2].

[1] http://studies.aljazeera.net21:55 تصفح في25 جانفي2018على الساعة

[2] https://rumaihi.info/2017/03/07-21:45 تصفح في25 جانفي2018على الساعة

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة

- النظرية الوظيفية:

يعتبر دافيد متيراني من أهم منظري الوظيفية حيث بلور مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذلك الحرب العالمية الثانية بحيث انطلق من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت وسائل عقلانية و منفعية لذلك وهذا ما ضمنه في كتابه الذي أصدر في سنة1944م كتاب "عمل لنظام سلام WORKING PEACE SYSTEM"، وتقوم فكرة النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل، والتركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي ، كما أن التصور النهائي لعملية التكامل لدى "ميتراني" يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية "الإقليمية" مع الاحتفاظ بسيادتها السياسية . كما تقوم هذه النظرية على رفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في الترتيبات التعاونية، ويفضل عليها التقدم التدريجي المحسوب والمدروس على طريق التكامل، وذلك من خلال التركيز على قطاعات محددة ويفترض النموذج الوظيفي أن الدول حتى وإن تشابهت ظروفها أو تلاقت مصالحها، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاندماج الفوري والشامل الذي يمكن أن يمتد إلى مختلف جوانب الحياة فيها، فالتكامل الإقليمي بأسلوب الإنجاز المرحلي يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية، بحيث تشمل في النهاية كل هذا معًا[1].

و ترتكز الوظيفية على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

1. لابد أن تنطلق العملية التكاملية من السياسة الدنيا بالبدء بالأمور التقنية .
2. الصراع سببه الدول ولهدا وجب خلق شبك من التفاعلات تتجسد من خلال منظمات وظيفية وليس عن طريق المواثيق والاتفاقيات.
3. رضى الشعوب بنتائج العملية التكاملية يؤدي لتحويل الولاء آليا ولا تكون بحاجة لتغيير البنية الدستورية .
4. الشكل يتبع الوظيفة أي أن مجموع الوظائف التي يؤديه الأفراد تولد مجموعة من التفاعلات التي تحدد شكل التنظيم.
5. يؤكد متراني على مبدأ الانتشار ramification الذي يعني به أن تطور التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى نتيجة الحاجة.

[1] https://platform.almanhal.com تصفح في يوم25جانفي2018على الساعة22:16

6. تركز الوظيفية على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم بدلا من التكامل الإقليمي[1].

■ النظرية الوظيفية الجديدة:

ظهرت نتيجة للانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية في محاولة منها لتغطية نقائص سابقاتها –الوظيفية- ، والعمل على وضع تصور جديد قائم على أساس متكاملات إقليمية كمرحلة أساسية لتحقيق التكامل على المستوى الدولي ،أهم منظريها هو أرنست هاس، وقد بدأ بنقد الأفكار الوظيفية لميتراني، وبخاصة إمكانية الفصل بين الأمور السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة. لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق وقدم هاس مفهوما جديدا، هو مفهوم الانتشار لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والتكامل السياسي حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية الوظيفية سوف يؤدي إلى انتشار عملية التكامل بشكل تدريجي إلى مجالات أكثر بما فيها المجال السياسي ، ومن أهم مرتكزاتها الوظيفية الجديدة نجد:

1. البدء في العملية التكاملية يكون في مجالات السياسة الدنيا لكن يتم ذلك في ظل قيادات سياسية.
2. أداء المنظمات و تحقيقها لأهداف الأفراد ، هو شعور الفرد بالولاء للمنظمة و يتم هذا بعد انتقال مجالات التكامل لميادين السياسة العليا.
3. أي مستجدات تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها أو التعامل معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى نصل إلى الانصهار البنيوي.
4. أهمية دور النقابات والجماعات التي تمثل مصالح اقتصادية و اجتماعية ضاغطة على الحكومة الوطنية.
5. ضرورة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي.
6. الشعوب تعتمد على قاعدة الاستهلاك لا قاعدة القيم[2].

[1] http://studies.aljazeera.net22:25 تصفح في يوم 25جانفي2018على الساعة

[2] - https://platform.almanhal.com.22:15 تصفح في 25جانفي2018على الساعة

المطلب الثالث : النظرية الإتصالية و النظرية الفدرالية:

▪ النظرية الإتصالية :

لقد ساهم " كارل دويتش "Deutsch Karl" " ، وهو أحد رواد المدرسة التعددية في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل الاتصال السياسي، و تؤكد على أهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام التكامل والهدف النهائي لدويتش هو إنشاء ما أطلق عليه (مجتمع آمن) والذي يمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال ، الشكل الأول هو ما أطلق عليه(مجتمع اللاحرب) الذي يتوافر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء للعنف ، أما الشكل الثاني هو (المجتمع المتعدد) الذي يتضمن إنشاء عدد محدود من المؤسسات السياسية المشتركة ، وفي الشكل الثالث هو (المجتمع المندمج) حيث يتم فيه إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة ، ومن أهم الأفكار التي تحدث عنها دويتش هي ضرورة وجود إحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع المعين وهو مايطلق عليه آخرون(الثقافة السياسية للتكامل)، أي أنه من دون توفر مجموعة مشتركة من القيم و الإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل [1].

▪ النظرية الفدرالية :

يعتبر " أميتاي اتزيوني "، أحد رواد المدرسة الفدرالية، ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل، حيث تسعى هذه النظرية إلى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على مستوى الدولي، بمعنى قيام الدول الداخلية في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فيدرالية، وأن يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية، والحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة، ويعطي أنصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة الاميركية كمثال ناجح للدولة الفيدرالية، والتكامل بالنسبة لأصحاب المدرسة الفيدرالية عبارة عن نتيجة، وليس عملية لأنه يعني بروز اتحاد سياسي بين دول مستقلة وذات سيادة .

ويعتقد بأنه حتى يمكن تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل :

1 -حالة ما قبل التوحيد ، 2- عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها ، 3 - عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها ، 4- نضوج عملية التوحيد ووصولها إل نهاية المرسومة لها. [2]

ويرى " اتزيوني " أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة . أما المرحلة الثانية فهي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية.

ووفقًا لنظريات التكامل ، فإن تأسيس مجلس التعاون جاء متسقًا مع الطرح الوظيفي القائم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية مع احتفاظ الدول بسيادتها السياسية ورفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الدول الأعضاء في المجلس[1].

كما سعت الدول الست إلى التقدم التدريجي المدروس على طريق التكامل من خلال التركيز على قطاعات محددة ، أي من خلال إتباع أسلوب الإنجاز المرحلي بما يؤدي إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية وصولاً إلى الوحدة، وهو ما أكد عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون. خاصة أن هناك عوامل رئيسية عزّزت تماسك مجلس التعاون الخليجي.

وتشمل هذه العوامل وقوف الدول الستة في صفٍّ واحدٍ من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المتبادلة، ومصلحةً مشتركةً في حماية هويتها السياسية المَلَكِيّة ورغبةً في توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية والاستفادة من وفرات الحجم في التصنيع والخدمات .وقد دفعت هذه العوامل بدول مجلس التعاون الخليجي بالشروع في مشاريع تكامل طموحة ضمن المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية .وتتمثّل الإنجازات الأبرز في هذه المجالات بتأسيس قوات درع الجزيرة في العام 1982، وإبرام ميثاق دفاع مشترك في العام 2000 ، وحماية النظام المَلَكِيّ في المنطقة خلال الثورات الربيع العربية في العام 2011 والاتفاقيات الاقتصادية في العامين 1981 و 2001 والتي قلّصت الحواجز في وجه تدفّق رأس المال واليد العاملة ضمن مجلس التعاون الخليجي[2]

[1] - https://platform.almanhal.com.22:15 تصفح في 25جانفي2018على الساعة

2- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009 .

كما كشف الواقع عن توافر المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل وفقًا لنظريات التكامل الإقليمي في دول مجلس التعاون الست، ومنها: التماثل الاجتماعي والتشارك في القيم، والمنافع المتبادلة، والعلاقات التاريخية الودية، والمؤثرات الخارجية المتمثلة في النزاعات القريبة من تلك الدول. وفي إطار هذه النظريات المفسرة وانطلاقًا من الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، تقرر الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ماي 1981. حيث أن نشأة المجلس جاءت في مرحلة تاريخية كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنيًّا وعسكريًّا، فرضت على مجلس التعاون أن يجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته رغم أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبو ظبي في ماي 1981 لم يتحدث عن الأمن بصورة مباشرة ، حيث أشار إلى أن أسباب ودواعي تأسيس مجلس التعاون تتمثل فيما يربط تلك الدول من علاقات تاريخية وطيدة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة ، ولعل ذلك نابع من إدراك واضعي النظام الأساسي، أن مفهوم الأمن الداخلي والخارجي لن يكون محل إجماع في تلك اللحظة ، ولذا أكد نظامه الأساسي على هدف أولي، وهو قيام الوحدة بين أعضائه من خلال مراحل التعاون والتنسيق وتقريب وجهات النظر، ودمج المؤسسات وتوحيد السياسات وتأكيد مظاهر الاختلاف، لتتوازى معها مرحلة قطع فيها المجلس شوطًا طويلاً في توحيد مفهوم الأمن الجماعي وتشكيل قوات درع الجزيرة التي كانت نواة لجيش خليجي قام بدور عملي ومعنوي في تحرير الكويت عام 1991، اقتناعًا بأن "الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي[1].

[1]- محمد عبد الرحمن العسومي، محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،طبعة الأولى،2002، ص25.

المبحث الثاني : ماهية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المطلب الأول: الظروف الإقليمية والدولية الدافعة لنشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إن النشأة التاريخية للمجلس التعاون الخليجي عام 1981، كان في مرحلة تميزت بالإضطرب فيها الخليج العربي أمنيا وعسكريا، في ظل تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية التي ساهمت على إنشاء مجلس التعاون الخليجي. و انطلاقا من هذا، هناك بعض الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي وقفت وراء إنشائه، ويمكن إجمالها بالتالي:

أولًا: الاعتبارات الخاصة بمنطقة الخليج وتتمثل بـ:

01- <u>الثورة الإسلامية وتطور الأوضاع الداخلية الإيرانية</u>:

حيث شهدت الأوضاع الداخلية في إيران في منتصف العام 1978 تطورًا كبيرًا بسقوط حكم الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية في فبراير 1979. وقد أدَّت هذه الثورة إلى تعقد الوضع الجيوستراتيجي المجاور لدول الخليج العربي، وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار النظام الجديد في إيران باحتلال جزر الإمارات الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ، والتي صنعت تحولاً نوعيًّا بالغ التأثير في دول المجلس، مثَّلت دافعًا لها لتأسيس المجلس بعد انهيار نظام الشاه في إيران،كما أن التحول الديناميكي في إيران استبدل بهاجس الخوف من نظام الشاه، إلى الخوف من زحف المؤثرات الشيعية إلى دول الخليج العربية، وطالت تهديداته مباشرة دولاً مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية.

02- <u>الحرب العراقية-الإيرانية</u>:

اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية في سبتمبر 1980 واستمرت حتى عام 1988، وقد جاء اندلاع تلك الحرب قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي بنحو ثمانية أشهر ليسرّع من اتجاه دول الخليج الست نحو تنفيذ توجهها المعلن بإنشاء المجلس، وذلك في ضوء ما ترتب على قيام الحرب من إشكاليات أمنية خطيرة للدول الخليجية التي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة بين القوتين الرئيستين في المنطقة، وهما: العراق وإيران، وفي ظل إدراك دول المجلس لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب بين البلدين من بروز مخاطر كبيرة، علاوة على أضرارها ليس فقط على طرفيها، وإنما أيضًا على كافة دول المنطقة[1].

[1] - http://studies.aljazeera.net.22:54 تصفح في 25 جانفي 2018 على الساعة

03- تماثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس :

تتميز دول الخليج العربية الست بتماثل الوضع الاقتصادي إلى حد كبير وكذلك تماثل التركيبة السياسية والاجتماعية، مع تطلع كل منها إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل والرغبة "الجادَّة" في إيجاد قاعدة صناعية قوية ومتنوعة. كما تؤكد بعض الدراسات أن قرار إنشاء المجلس لم يكن وليد اللحظة، بل كان تجسيدًا مؤسسيًّا لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي ممتد؛ حيث تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، والتي يسَّرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطًا بين سكان هذه المنطقة وتجانسًا في الهوية والقيم[1] .

ثانيًا: الاعتبارات الإقليمية :

وتتمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أُثير حول معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وانتقال الجامعة إلى تونس، وبالتالي تفكك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي؛ مما أثار شعورًا بالفراغ الأمني داخل العالم العربي، فكان السعي الخليجي للتوصل إلى إطار لأمن منطقة الخليج التي تواجه تحديات كبيرة.
كما يُرجع بعض الباحثين تأسيس مجلس التعاون للحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي، حيث تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو 1981، وشكَّل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البُعد الخارجي للأمن الجماعي نتيجة لازدياد الصراع العسكري في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور "شرطي" الخليج؛ ما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي، ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة [2].

ثالثاً: الاعتبارات الدولية:

وتتلخص في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، وفي هذا السياق جاء ردُّ "بريجنيف" على مبدأ "كارتر" بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفيتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية؛ مما أضفى نوعًا

1- http://studies.aljazeera.net، نفس المرجع

2-http://akhbar-alkhaleej.com تصفح في 25جانفي2018على الساعة22:55

من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979.

يُضاف إلى هذه الظروف عوامل عديدة أخرى، أهمها التغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي، وخاصة في مجال العلاقات الاقتصادية العالمية، والتي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من شركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى المنتجين، في ضوء نظام اقتصادي جديد، يسعى إلى ترتيب العلاقات بين الشمال والجنوب، ويحاول أن يجعلها متكاملة ومتجاورة بدلاً من بقائها معتمدة على إحدى الجهات دون غيرها[1].

كما تشير بعض الدراسات إلى أن فكرة التجمع الخليجي تعود إلى منتصف الثلاثينات حيث شجَّعت بريطانيا فكرة إقامة اتحاد بين بعض الإمارات، كما تعددت المحاولات لتأسيس هذا التجمع، من خلال وجود مقوماته الأساسية في عوامل عدة يأتي في مقدمتها الاعتبار الأمني والشعور بالتهديد الخارجي، و تماثل القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة لشعوب المنطقة بتقارب قيمها وعاداتها وتراثها الثقافي. ويمثل العامل الجغرافي أهمية خاصة في هذا التجمع بحكم مقومات الارتباط المكاني، وبحكم الموقع، وكذلك العامل الاقتصادي الذي يتمحور حول النفط، وتشابه مشاكل أقطار المنطقة وطموحاتها من أجل التنمية والتحديث، بالإضافة إلى كونها أقطارًا قليلة السكان تعتمد إلى حد كبير على العمالة الوافدة التي تفوق نسبتها في أكثر هذه الأقطار نسبة العمالة المواطنة. و علاوة على هذا، فإن التجانس السياسي يضيف بعدًا مهمًا ، إذ تتبع هذه الأقطار أنظمة حُكم متشابهة، وفلسفة اقتصادية متقاربة، كما تتشابه إلى حد كبير في ارتباطها الوثيق بالمعسكر الرأسمالي الغربي.[2]

إجمالًا، يمكن إرجاع دوافع تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جملة من الظروف، أهمها :

- الصراع في أفغانستان، والآثار السلبية للاحتلال السوفيتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته موسكو من اهتمام بأمن المنطقة وعزمها على المشاركة في شؤونه، وقد أدى هذا الموقف إلى دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة عندما رد "بريجينيف" على نظرية "كارتر" حول أمن الخليج، خاصة وأنه كان لموسكو صداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية.
- قيام الثورة "الإسلامية" في إيران في فبراير 1979، وسياسات إيران التي أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج

[1] نفس المرجع، http://studies.aljazeera.net

[2] تصفح في 26جانفي 2018على الساعة 11:25 http://akhbar-alkhaleej com

وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية مما خلق جوًّا من التوتر والريبة على ضفتي الخليج .

• تجدد المنازعات والتوترات بين العراق وإيران حول قضايا ثنائية وخليجية؛ حيث رغبت القيادة العراقية حينها في تعديل اتفاق الجزائر لعام 1975 حول شط العرب، وأثارت في نفس الوقت عددًا من المنازعات "الخامدة"، وإن كان مفهومًا أن إيران الثورة كانت ترغب في إعادة النظر في مجمل المصالح والسياسات والتوازنات في الخليج وأكبر دوله العراق. ولا شك أن الصراع السياسي ثم العسكري بين العراق وإيران، أقوى دولتين في الخليج، يعرِّض أمن دول الخليج العربية لمختلف المخاطر، ويجعل من الضروري اتخاذ موقف موحد متزن يقلِّل مضار اشتعال فتيل الأزمة في المنطقة، وربما يعطي هذه الدول فرصة القيام بدور المنطقة العازلة السياسية والمحايدة أو دور الوسيط لتسوية الصراع .

• انقسام العالم العربي بشدة إزاء خطوات السلام المصري-الإسرائيلي؛ مما عرَّض مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، ودور الجامعة العربية التي عانت هي الأخرى من تلك الظروف، وأثار ذلك شعورًا بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحَّة إلى إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية [1].

إنَّ هذه العوامل والظروف أدخلت الخليج في نطاق الثنائية الدولية ، مما ألحق الضرر وجلب التوتر والقلق لدول الخليج نفسها ، ذلك أن الصراع في أفغانستان كان إلى حد كبير سوفيتيًّا-أميركيًّا قريبًا من الخليج، ومثيرًا لقلق الدولتين العظميين على مصالحهما فيه كما أن الاهتمام الأميركي بالمصالح البترولية والسياسية في الخليج وإزاء إسرائيل قد أبرزه قلق واشنطن من سياسات الثورة الإسلامية في إيران وتصديها لها فجمعت واشنطن بين مساندة "المجاهدين" ومناهضة إيران لأسباب متناقضة بالطبع [2].

المطلب الثاني: التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية :

نشأت فكرة تأسيس مجلس التعاون الخليجي بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها عن المملكة المتحدة فى ستينيات وسبعينيات القرن الماض ي وفى خلال زيارة قام بها أمير دولة الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح فى يوم 16 ماي 1976 إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، لعقد مباحثات مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان

[1] http://mawdoo3.com11:30تصفح في 26جانفي2018 على الساعة

[2] د.ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999،ص 15.

آل نهيان، حول التعاون المشترك اقترح فكرة إنشاء هذا المجلس الذي تأسس بعدها ببضع سنوات .

حيث تمَّ الإعلان عن إنشاء المجلس خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عُمان) في أبو ظبي خلال الفترة (25-26) ماي 1981، وأُطلق على هذا الاجتماع قمة التأسيس، حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس والذي هدف إلى تحقيق التعاون بين دول الخليج الست وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع المجالات بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها .[1]

كما تمثل طبيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجغرافية، وتشابه أنظمتها وظروفها الاقتصادية، وترابطها الاجتماعي، وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجهها، المقومات الضرورية لقيام مجلس التعاون. ومن هذا المنطلق، اجتمع وزراء خارجية كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت في الرياض ، وقد جاء في نص البيان الذي صدر بعد الاجتماع «إن الوزراء اتفقوا على إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية وتكوين أمانة عامة لهذا الهدف، وعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء وصولا إلى الغايات المرجوة لهذه الدول وشعوبها في جميع المجالات» .[2]

تعريف مجلس التعاون الخليجي :

هو منظمة سياسية واقتصادية اجتماعية إقليمية، بحسب المبادئ والأهداف التي حددها نظامها الأساسي. فمجلس التعاون يمثل تنظيما تعاونيا إقليميا بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة. وتشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والتعليم والشئون التشريعية والإدارية والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية. الدول الأعضاء: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت[3].

السكان:

يبلغ عدد سكان دول مجلس التعاون (حسب إحصائيات المجلس، 51.7 مليون نسمة) بحسب بيانات العام 2017 .

1علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1979،ص49.

[2] علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1979، ص151،.

[3] - http://www.alwasatnews.com.22:15 تصفح في 29جانفي2018على الساعة

المساحة:

تقدر المساحة الإجمالية لدول المجلس بـ (2.410 مليون كيلومترا مربعا، أي 15 في المئة من مساحة الدول العربية كلها، ولها شريط ساحلي مشترك يبلغ 2929 كيلومترا).

شعار مجلس التعاون الخليجي يتكون شعار مجلس التعان الخليجي من دائرتين مختلفتين في الحجم ومتحدتين في المركز، على الدائرة الأكبر وفي الجزء العلوي توجد عبارة بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى الجزء السفلي منها كُتب اسم مجلس تعاون دول الخليج باللغة العربية، أمّا الدائرة الأصغر فهي تحتوي في داخلها على شكل سداسي منقوش، ويمثل هذا الشكل الدول الأعضاء الستة، ويوجد في داخله خريطة شبه الجزيرة العربية وتظهر فيها خرائط الدول الأعضاء باللون البني، وفي أعلى الدائرة أعلام الدول الستة[1].

الهيكل التنظيمي للمجلس :

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية الآتية:

1. المجلس الأعلى :

هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من رؤساء الأعضاء، وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورتين اعتيادية وتشاورية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية، [2]بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. وتتبع المجلس هيئة تسوية المنازعات وهي تشكل من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، الذي يرى المجلس اختيارهم، على ألا يقل عددهم عن ثلاثة، وتختص بالنظر في المنازعات بين الدول والخلافات بشأن تفسير أو تطبيق النظام الأساسي للمجلس[3].

2. المجلس الوزاري :

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر. وتشمل اختصاصات المجلس، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع

---

1 -http://studies.aljazeera.net22:20 تصفح في 29جانفي 2018على الساعة

[2] د.ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999،ص 38.

3 http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate10:10 تصفح في30جانفي2018على الساعة

وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى و إعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت فيه نظيرتها في المجلس الأعلى .

3. الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون:

تضم خمسة مندوبين عن كل بلد عضو، وتنحصر مهمتها في بذل المشورة للمجلس الأعلى [1].

4. الأمانة العامة:

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات. ويتألف الجهاز الإداري للأمانة من الآتي :

- ❖ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ❖ ثلاثة أمناء مساعدين للشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- ❖ مديري عامي لقطاعات الأمانة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام[2].

أهداف مجلس التعاون:

-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

-تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

-وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:

أ- الشؤون الاقتصادية والمالية.

ب- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج- الشؤون التعليمية والثقافية

د- الشؤون الاجتماعية والصحية

[1] د.ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، نفس المرجع .

[2] - www.bbc.com15:30.تصفح29جانفي2018 على الساعة

هـ- الشؤون الإعلامية والسياحية.

و- الشؤون التشريعية والإدارية.

-دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشروعات مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.[1]

يقع مقر الأمانة الرسمي في الرياض وتتكون من القطاعات الآتية:

-الشئون السياسية، الشئون العسكرية، الشئون الاقتصادية، شئون الإنسان والبيئة، الشئون القانونية، الشئون المالية،مركز المعلومات، الشئون الإعلامية، المكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين، بعثة مجلس التعاون لدول الخليج في بروكسل، مكتب براءات الاختراع لدول المجلس[2].

المبحث الثالث : التحديد الجيوسياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

المطلب الأول: المقومات والأهمية الجغرافية والديموغرافية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يحظى الخليج العربي بموقع جيوإستراتيجي متميز، والتي تميزه عن الخلجان الأخرى وتجعل أهميته تزداد في هذا العالم ، حيث يمثل بموقعه الفريد نقطة وصل بين القارات الثلاث آسيا، إفريقيا، أوروبا، وكذلك يمثل جسراً طبيعيا لتجارة الشرق الآتية من الهند والشرق الأقصى والذاهبة إلى أوروبا، باتصاله بأرض الهلال الخصيب (العراق، الشام) وكذلك التجارة القادمة من أوروبا عبر الشام والعراق ، حيث يملك الخليج العربي موقع هام توجد به أكبر مناطق الفائض (الاحتياطي) والتي تنتج نسبة كبيرة من بترول العالم ويحتفظ باحتياطي يقدر بنحو 85.5 % ، حيث يقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض 30 شمالاً وخط طول 48 شرقًا، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض 20 شمالا، وخط طول 56 شرقًا، ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحرًا شبه مغلق[3].

---

[1].ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999،ص 40.

[2] - ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999،ص 41.

[3] - : mawdoo3.com/.20:30 تصفح في 29جانفي2018على الساعة

الخريطة رقم (01)

تكاد سواحل الخليج تنقسم إلى قسمين :

-**القسم الشرقي** :وهو القسم الذي تسيطر عليه إيران.

-**القسم الغربي** :وهذا القسم تتقاسمه دول مجلس التعاون الخليجي الست والعراق.

كما إن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت، وقد أدت هذه الهزات

إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين، هما : الهضبة الإيرانية وهضبة الخليج العربي، وتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قد تشكل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية ، وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي إلى هذه الثنية المقعرة ، وتكوين ما يعرف حاليًا بمياه الخليج العربي[1].

حيث يمكن النظر إلى العامل الجغرافي باعتباره بعدًا جوهريًا على مستوى أمن الخليج، والذي ترتبط مضائقه لهرمز وباب المندب فيما بينها ارتباطا وثيقًا على مستوى الأهمية الإستراتيجية، وإن التطورات في مركز وجزر فاطمة الإريترية، تعكس نفسها على أمن الملاحة ووضع الممرات الإستراتيجية في باب المندب وهرمز كما تتأثر هذه الممرات بالتطورات في شمال البحر الأحمر، وتحديدًا في العقبة ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى مستوى الامتدادات في مجال الطاقة، وتجد منطقة الخليج والجزيرة العربية عمقها الجغرافي شما لاً في سوريا، وغربًا في مصر،أي أن هذا العمق يبقى عمقًا عربي [2].

[1] http://www.alwasatnews.com15:40 تصفح في 29جانفي2018على الساعة

[2] يحي بن مفرح الزهراني،تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراساتت المستقبلية، 2016 (02)، ص08 .

كما أنه بـالنظر من زاوية القوى الجيوسياسية البرية المعتمدة على خط الحزام المحيط، نجد أن منطقة الخليج العربي تشكل مركز الحزام المحيط بأوروبا وآسيا وتشتمل على المقدرات الرئيسية لمختلف أنواع التدخلات الموجهة نحو أورآسيا .[1]

وعندما نتناول الخليج العربي من زاوية الجيوسياسية البحرية نجد أنه يقع في بؤرة الاستراتيجيات التي تنتهجها القوى ذات المحور البحري تجاه القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وقد أصبح بالنسبة للاستراتيجيات ذات الثقل البحري، كما بات بمثابة قاعدة عسكرية لتحقيق الهيمنة الإستراتيجية الموجهة نحو القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا وبحارها ويمتلك أهم المعابر المائية مثل معبر مضيق هرمز ومضيق باب عدن. وتحتل دول الخليج المكان المميز في قلب العالم القديم وعلى البحار والمضايق الأكثر أهمية في العالم وعلى طرق مرور الطاقة ، و تستثنى إيران والعراق، حيث إن لكل منهما سواحلها المطلة على الخليج دون أن يكون جزءًا من شبه الجزيرة، وهذه النقطة تستدعي ضرورة التمييز بين التحديد الجغرافي للدول الخليجية والتحديد السياسي لها، فمن الناحية السياسية استبعدت الدولتان من مجلس التعاون لدول الخليج العربية رغم أنهما تحملان الصفة الخليجية في حين وجدت وسيلة أخرى لربط اليمن بالمجلس ، رغم أنه لا يطل على الخليج.

و تبلغ مساحة الخليج (171310) كم، وتبلغ مساحته ب 2.673.119 كم^2 ، تغطي المملكة العربية السعودية نسبة 87.4 %وتقع الكويت على رأس الخليج الشمالي، و بمياه يبلغ حجمها (3704) كم وبعرض يصل إلى (389) ميل، وبطول يبلغ (1139) ميل، أي ما يعادل من إجمالي(% 69) مساحة(الوطن العربي) ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (1)[2]

الاسم	السكان	المساحة (كم^2)
الإمارات العربية المتحدة	5,402,375	83,600
البحرين	1,046,814	716
المملكة العربية السعودية	27,136,977	2,240,000
عمان	4,345,000	309,500
قطر	1,450,000	11,437
الكويت	3,399,637	17,818

[1] ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999، ص53.

[2] - وضحه ذيبان غنام المطيري،واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية2003-2011 ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011،ص 68.

حيث إحتل الخليج العربي في السنوات الأخيرة ، مكانا بارزاً في صدارة السياسة العالمية وأصبح ميدانا للتنافس بينها، وأصبحت حركة الملاحة فيه خطر كبير و طريق غير آمن و أصبحت ناقلات النفط صيدا ثمينا للقوى المتصارعة والتي تحمي مصالحها فيه . باعتبار أن الخليج الشريان الرئيسي الذي يتدفق عبره نفط العالم .[1]

كما أن تنامي أهميتها الإستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة قد ارتبط أيضا بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث تعد البيئة السكانية الشابة والديناميكية من أهم عناصر القوة، وكان يمثل عائقا أما التوسعات للعدو، وبات ينظر إلى البيئة السكانية الشابة والديناميكية ، كوحدة من أهم العناصر الاقتصادية والديموغرافي ة التي تؤثر على عملية تنقل السكان داخل أوروبا الدولة المتقدمة،و قد وصل تعداد سكان دول الخليج 51.7 مليون نسمة بحسب بيانات العام 2017 ، وهذا العدد قابل للزيادة كون غالبية سكان دول الخليج في سن الشباب اقل من 35 سنة .كل هذه الأحداث الهامة زادت من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط واكتشافه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية[2].

كما أنه لا يؤثر نمو السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنه مع العديد من البلدان النامية والأقطار العربية ، ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادي ة والاجتماعية في منطقة الخليج العربي . كما تحددت الشخصية العربية الإسلامية لمنطقة الخليج منذ بدايات العصر الإسلامي، فالروابط التاريخية من دين وعقيدة واحدة ولغة واحدة وعادات وتقاليد و أواصر المحبة والتعاون وما شابه ذلك من الروابط، والانتماءات والتلاحم ، يعتبر أمر فطري ترعرع في نفوس شعوب تلك المنطقة منذ بداية التحولات الحضارية الكبرى، والتي شجعت على بنحو أساسي على تحقيق الاتحاد الخليجي .[3]

[1] ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، نفس المرجع،ص 54 .

2يحي بن مفرح الزهراني،تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراساتت المستقبلية، العدد 2016 (02)، ص04.

[3] - وضحه ذيبان غنام المطيري، نفس المرجع، ص 65.

المطلب الثاني: المقومات والأهمية الاقتصادية والنفطية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تعد منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق ذات الأبعاد الإستراتيجية على مستوى العالم من ناحية اقتصادية و جغرافية، مرتبطة بذلك بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة مما جعل منها محط أنظار العالم وقواه المتنافسة، إلا أن تنامي أهميتها الإستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة، قد ارتبط أيضا بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول، و محاولة النهوض سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بالاعتماد على » الطفرة« الكبير ة في أسعار النفط .[1]

وقد أصبحت منطقة الخليج في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهمية واضطرابا في الوقت ذاته، وبات من أهم مفرداته وملفاته مسألة تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم، وللدلالة على الأهمية الاقتصادية للنفط بالنسبة لدول المنطقة.[2]

يمكن مطالعة التقارير الاقتصادية الدولية الراصدة لحركة الأموال فيها، فقد وصلت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من مبيعات النفط عام 2003م إلى 350 مليار دولار ومن المتوقع أن تتجاوز 450 مليار دولار في عام 2008 ، بفضل ارتفاع أسعار النفط عالميا كما وصل الفائض التراكمي في الحساب الجاري بين عامي 2003 م و 2007 م إلى نحو 700 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 900 مليار دولار في عام 2009 بحسب تقارير صندوق النقد الدولي .كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى5 ٪، وتجاوزت الفوائض التجارية 250 مليار دو لار في عام 2005 م، وبحسب تقديرات بعض الخبراء، فإن منطقة الخليج ستراكم فائضا في الميزانية مقداره 3 تريليون دولار فيما بين عامي 2005 م و 2025 م .ويرجع هذا النمو الاقتصادي غير المسبوق إلى كون دول الخليج العربي تمثل محطة وقود للعالم بأسره.

كما تبرز الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج العربي لتأهلها كمركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لا سيما احتياجات الدول الآسيوية، انضمت منطقة الخليج العربي ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما ينتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، ويخزن ثلث إجماليا لاستهلاك العالمي تقريبا.[3]

وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يوميا في عام 2005 م إلى 116 مليون برميل يوميا في عام 2030 م، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد عن 33 ٪ من الإجمالي العالمي بحلول

---

[1] https://gulfhouse com،بهاء محمود .19:30تصفح في31جانفي2018على الساعة

2 http://studies.aljazeera.net19:40تصفح في31جانفي2018على الساعة

[3] يحي بن مفرح الزهراني،تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراساتت المستقبلية، 2016 (02)، ص06.

عام 2020م، ولا يمكن بحال التغاضي في هذا السياق عن أهمية الغاز في الوقت الراهن مما يعزز من هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة، فكل من إيران وقطر تملكان اثنين من أكبر ثلاثة احتياطيات للغاز، تعتبر المنطقة بهذا الامتداد الجغرافي من أغنى المناطق الغنية بالثروات الطبيعي ، فلا يوجد منطقة في العالم أغنى من حيث الثروات من منطقة الخليج العربي، وعلى رأس هذه الثروات النفطية التي تنتشر في بقاع عديدة من بقاع الوطن العربي وعلى رأسها دول الخليج .[1]

حيث يلعب النفط الدور الأكبر في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل العمود الفقري للبناء الاقتصادي فيها، حيث تعتمد كافة الدول الخليجية على البترول ومشتقاته

وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي، حوالي % 65 من احتياطي النفط في العالم و % 33.5 من إحتياطى الغاز الطبيعي في العالم، وللمملكة العربية السعودية أكبر إحتياطى من النفط في العالم، إذ يقدر ب 264.2 مليار برميل في حين تأتي باقي دول الخليج العربي بنسب أقل .

أما بالنسبة لقطاع :

- **الزراعة** :يتنوع النشاط الزراعي نظرا لتنوع الاختلافات في المناخ ويسهم القطاع الزراعي بنسب مختلفة في الدول الخليجية في الناتج الإجمالي كما أن نسبة القوى العاملة في المجال

الزراعي تختلف من دولة لأخرى .

- **الصناعة** :حدثت طفرة صناعية واضحة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعظمها تعتمد على الصناعات التحويلية » البتروكيماويات والأسمدة« ، وظهرت المجتمعات والمدن الصناعية الضخمة، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لدول المجلس لدول .[2]

المطلب الثالث: المقومات والأهمية السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية :

تمتد الأنظمة السياسية الحالية في دول مجلس التعاون الخليج العربي إلى زمن بعيد فمنذ الخلافة الراشدة و هي تمثل وحدة واحدة ضمن الدول الإسلامية منذ عهد الخلفاء الأربعة والدولة الأموية ثم الدولة العباسية، و حتى الدولة العثمانية، والدول الخليج هي أكثر دول العربية تماثلا في التاريخ والمذهب الواحد، حيث تتمتع دول الخليج بنوع من الخصوصية على الأنظمة السياسية المتبعة، باعتبارها دول نفطية غنية، مما أكسبها

[1] وضحه ذيبان غنام المطيري، نفس المرجع،ص 73

[2] علي شفيق، نفس المرجع، ص58.

طابعاً ريعياً، مع بعض التميز للكويت التي يوجد بها دستور تعاقدي يميز بنيتها السياسية من حيث العلاقة بين السلطات ومصادرها الشرعية.[1]

كما تشهد منطقة الخليج تغيرات باستمرار اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متسارعة، في ظل تأثير الأنظمة التقليدية فقد كان للريع النفطي تأثير بالغ الشدة في العلاقة بين الدول الخليجية ومجتمعها، وفي ديناميات العملية السياسية برمتها في منطقة الخليج،فقد أدى حصول الدولة على الريع النفطي إلى جعل النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله معتمدا على إنفاق الدولة، كما أعطى هذا الريع للدول الخليجية القدرة على بناء أجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي، إذ لعب تمركز مصادر الدخل المالي الفائض في أيدي الأسرة الحاكمة دورا هاما في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها من مواطني هذه الدول منذ أوائل السبعينات حيث يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسي للحكومة، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي امتلكت دول الخليج المقدرة والإرادة على منح مواطنيها التعليم المجاني أو شبه المجاني والرعاية الصحية والخدمات الإسكانية، ودعم البضائع الاستهلاكية، بالإضافة إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية الأخرى، والتي كانت هذه رسالة واضحة للشعب ، ومفادها أن الخير الذي ينعمون به مرتبط بوجود الأنظمة السياسية القائمة.[2]

كما أن دول الخليج لم ترى ضرورة لفرض أية ضرائب أو رسوم مالية على مواطنيها في إشارة واضحة وصريحة إلى أن الأنظمة التي لا تقوم بجمع الضرائب من مواطنيها لا حاجة إلى مسألتها أو فرض أية رقاب شعبية على سياساتها، ومن الملاحظ أن دول الخليج العربية كانت دائما بعيدة عن الفلسفات الشيوعية والاشتراكية، ولم تشهد هذه الدول أنظمة سياسية تتبنى هذه الأفكار وتتبعها سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث تميل الأنظمة السياسية الخليجية إلى الحكم الملكي الأميري الذي يستند على مبدأ التعاون بين الحاكم والمحكوم وبين الحكومة والشعب، وانتهاج منهج الشورى في الحكم وعدم استخدام القهر أو الاستبداد أو غير ذلك من مناهج السياسة الظالمة، و يبقى العدل نسبيا والتعاون بين الحاكم والمحكوم هو السمة البارزة على هذه الأنواع من الأنظمة الحاكمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[3]

[1] وضحه ذيبان غنام المطيري، نفس المرجع،ص 75.

[2] يحي بن مفرح الزهراني، نفس المرجع،ص05.

[3] علي شفيق، نفس المرجع، ص60.

وتتشابه النظم الحاكمة في دول الخليج العربية باعتمادها على المصدر التقليدي في تثبيت شرعيتها بشقيه الديني أو القبلي، ويمكن الإشارة إلى أنه في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، يبرز الجانب الديني بشكل واضح.[1]

بينما يترسخ في دول الخليج العربية الأخرى المفهوم التقليدي في جانبه القبلي، إذ استطاعت هذه الدول المحافظة على شرعيتها ، ومرد ذلك طبيعة المجتمع في الخليج وأرثه الاجتماعي وطبيعة مكوناته، كما سعت لتدعيمه بمصادر إضافية للشرعية خاصة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بفضل الثروة النفطية، فضلا عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما هو الحال في الكويت، و لهذا صمدت الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية وحافظت على استمراريتها، فالتقارب والتشابه من الناحية السياسية في أنظمة الحكم بصفة عامة، وتنظيم السلطات الحاكمة بصفة خاصة، كالسلطات التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية ثم السلطة القضائية، وعلاقة ذلك بالمحكومين من حيث المشاركة السياسية في اتخاذ القرار نسبيا وانتهاج مناهج العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ثم احترام حقوق المواطنين وما شابه ذلك من الأمور المرتبطة بالجانب السياسي، والتي تعتبر من أهم المؤشرات الإيجابية على إمكانية قيام اتحاد بين دول الخليج العربية .[2]

[1] ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، نفس المرجع،ص65

[2]

الفصل الثاني : تأثير الأزمة القطرية على مجلس التعاون الخليجي (أزمة قطر2017)

المبحث الأول: أزمة قطر 2017

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سياسيا-اقتصاديا- اجتماعيا)

المبحث الثالث: المواقف الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي (سلطنة عمان- كويت)

المبحث الأول: أزمة قطر 2017:

المطلب الأول: تعريف الأزمة الخليجية 2017:

المتعارف عليه أن السياسة في الشرق الأوسط، على العموم، وفي عالمنا العربي بوجه خاص، لا تستند لأي ثوابت يمكن القياس عليها أو التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً فالعمل السياسي هنا لا قواعد له، والثوابت السياسية المتعارف عليها غير معترف بها فعالمنا العربي ينقلب ويغير كل ثوابت الأمس في لحظات، والمجاملات و الشخصنة هي الطابع الغالب، حيث تشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أخطر أزمة منذ إنشائه في 1981، بعد إعلان ثلاث من دول المجلس هي السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة إلى مصر والحكومة الليبية قطع علاقاتها مع قطر فجر يوم 5 جوان 2017 حيث أن الأمر لا يتعلق بمجرد قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، بل بمخطط حصار كامل(غير مسبوق في العلاقات بين الدول في زمن السلم) فرضت السعودية والإمارات والبحرين حظرًا على حركة الطيران مع قطر، أغلقت الحدود البرية والبحرية، وطالبت المواطنين القطريين بمغادرة البلاد، و إمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، ، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وأتت هذه الأزمة بعد زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية، ولقائه القادة العرب في قمة الرياض[1].

حيث أن التطور الأخير ضد قطر نتاج مباشر لزيارة ترامب للرياض، وما أسفرت عنه هذه الزيارة من توجهات عامة في المنطقة ، والتي سبقها بتويته (تغريدة) تقول "الخليج لديه الكثير من المال ولا ينفق سوى القليل" ، ووفقاً لبعض التحليلات فإن الإدارة الأمريكية فرضت مبلغاً كبيراً من المال على ثلاث دول خليجية من بينها قطر، ولماذا تلك الدول الثلاث بالذات ، لأنها أكبر الدول التي توجد بها قواعد أمريكية وأعداد كبيرة من قوات المارينز، والتي اعتبرها ترامب منذ بداية حملته الانتخابية خدمات للخليج ولا يجب تقديمها مجاناً إذا ما فاز وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. هنا مربط الفرس فللدول الثلاث وافقت، وبعد انتهاء الزيارة تنصلت قطر من وعودها وتركت الدولتين الأخريتين، لذا كانت الحملة قوية والأحكام سريعة لأن ترامب لن ينتظر طويلاً للحصول على المال ، حيث كان التوافق الخليجي على دفع هذه الفدية لترامب إذا صح تسميتها كذلك، وهي فعلا كذلك "فدية حماية عروش حكام الخليج" ولكن ما حدث أن قطر

[1] - arabic.sputniknews.com.20:40 تصفح في 2فيفري2018على الساعة

تراجعت عن وعودها بدفع حصتها من هذه الفدية وهو الأمر الذي أغضب بعض القيادات الخليجية[1].

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الأزمة الخليجية (قطر) 2017 :

وصلت حدة التوتر بين قطر وجيرانها السعودية والإمارات والبحرين، فضلا عن مصر، إلى مستويات غير مسبوقة، إذ تدهورت علاقاتها مع هذه البلدان لتصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، وفي خطوة تهدف إلى الضغط على الدوحة، أغلقت دول الخليج المجاورة حدودها معها، كما أغلقت مصر مجالها الجوي وموانئها أمام جميع وسائل النقل القطرية. وقطعت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والحكومة الموجودة في شرقي ليبيا علاقاتها مع الدوحة، كما يعتقد الكثيرون أن أسباب الأزمة الخليجية القطرية كما تردد عبر الإعلام أو كما تم ترويجه ، إلا أن السبب الحقيقي للازمة لا علاقة له بما ذكر على الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي، وكل ما تم تداوله لا يتجاوز قنبلة صوتية أو الغبار الذي تم نثره لإخفاء السبب الحقيقي[2].

والمتعارف عليه دائما وابدأ حين يكون هنالك أزمة أو خلاف في عالم السياسية يكون السبب غالبا هو المصالح الاقتصادية وبالمعنى الأصح المال، وقد لا يختلف اثنان أن شرارة الأزمة بين قطر ودول الخليجية الأخرى، اندلعت عقب زيارة ترامب للسعودية التي قيل إنه جنى من هذه الزيارة ما يقارب 500 مليار دولار، في الحقيقة هذا الرقم ليس صحيحا، لأن ترامب وقبل زيارته للسعودية طالب دول خليجية ثلاث بجمع ما يقارب ترليون دولار ونصف "1500 مليار دولار أمريكي" وطالب بهذا المبلغ على الطاولة قبل أن يغادر الرياض، فـ " ترامب" يؤمن أن الخليج شعباً وحكاماً "يملكون الكثير من المال الذي لا يستحقونه"كما أن "ترامب" براغماتي ويريد العودة للشعب الأمريكي وفي جعبته هذا المبلغ الضخم الذي سيساهم في تعزيز الاقتصاد الأمريكي، وهو يعلم أن هذا ما يهم الشعب الأمريكي في آخر المطاف، وهذا ما صرح به "ترامب" في آخر تغريدة له على "تويتر" حين قال "عدت لكم بمئات المليارات من الدولارات من الشرق الأوسط" وظائف : كما أن "ترامب" يريد إسكات منتقديه في الداخل بهذا الإنجاز الإقتصادي الذي لم يسبق لأي رئيس أمريكي انجازه بعد 4 أشهر من فترة حكمه[3].

---

[1] - https://www.arab48.com 21:05 تصفح في 02فيفري2018على الساعة

2 - https://arabic.rt.com/middle_east. 21:15 تصفح في02فيفري2018على الساعة

[3] - http://www.alalam.ir21:20 تصفح في 02 فيفري2018على الساعة

كما أن الدول الثلاث لا تستطيع الحديث عن السبب الحقيقي الذي يقف وراء الخلاف بينهم لأن هذا الأمر سيسبب إحراج كبير فترليون دولار، رقم خيالي ويفوق ميزانية الدول الثلاث مجتمعة، كما أن التصريح بهذا قد يصيب اقتصاد الدول الثلاث في مقتل وقد تهبط أسهم البورصات هبوطا دراماتيكيا، ويفقد المستثمرون والأثرياء ثقتهم ويهربون بأموالهم للخارج، وهدا ما يهدد أمنهم القومي، بالإضافة إلى الصعوبات التي ستواجهها هذه الدول في تفسير أسباب دفع هذا المبلغ للسيد الأمريكي، مما دفع بالدول الخليجية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات ضد الدوحة انتقاما منها من خلال اتهامها بمايلي:

- انطلقت حملة إعلامية على قطر قبل نحو أسبوعين في 24 ماي 2017 ، حيث مثل هذا استئنافا لصراع قديم . حول دور قطر ومواقفها وسياستها الخارجية والتي لم تسمح الظروف السابقة بحسمه، علما أن قطر إلتزمت المواقف الموحدة لدول الخليج العربية في أكثر القضايا الإقليمية أهمية، إلا أنه مع إنتخاب "دونالد ترامب " رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس، ونشأ تحالف بين ولي عهد أبوظبي، وولي عهد السعودي لأسباب داخلية وخارجية، حيث عادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية، [1]وبدأت التعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأمريكية عديدة، وهذا بعد اختراق وكالة الأنباء القطرية بعد منتصف ليل الثلاثاء/ الأربعاء 24/23 ماي 2017 ، حيث تم نشر تصريحات زُعِم أنّ أمير دولة قطر أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من منتسبي الخدمة الوطنية الذي جرى صباح اليوم السابق. من خلال تناول وكالة أنباء الدولة القطرية تصريحات تدعي أن زعيم البلاد انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وأعرب عن تأييده لإيران، بينما أعلن في الوقت نفسه عن حرصه على العمل مع إسرائيل وتقديم دعم غير مشروط لحماس ، ورغم أن السلطات القطرية قالت أن الموقع قد تعرض للاختراق وأن الأمير لم يصدر أي تصريحات في ذلك اليوم، إلا أن ذلك لم يوقف القنوات الإخبارية التي تتخذ من الإمارات والسعودية مقرا لها، مثل قناة العربية وسكاي نيوز العربية من بث التغطية المتتالية لهذه التصريحات الكاذبة. وادعوا أن التصريحات كانت حقيقية.[2]

وظهر المحللين لانتقاد القيادة القطرية ودعوة الشعب للانتفاض ضد زعيمهم ، ويوما بعد يوم تم نشر تقارير ومقالات إخبارية تتهم قطر برعاية الإرهاب وزعزعة استقرار المنطقة من القاهرة والرياض وأبو ظبي . والخيط المشترك بين تلك العواصم هو موقفها مما يسمى الربيع العربي. فبعد أن خرج الملايين من الناس إلى الشوارع في عام 2011، مطالبين بالحرية والديمقراطية، بدأت المنطقة ترى الانقسامات ، حيث كانت السعودية ومصر

[1] http://akhbar-alkhaleej.com20:56 تصفح04فيفري2018على الساعة

[2] - https://platform.almanhal.com21:10 تصفح 04فيفري2018على الساعة

والإمارات، بالطبع من بين القوى التي عملت على قمع الثورات إلا أن قطر اتخذت قرارا بدعم جماعات مثل الإخوان المسلمين الذين كانوا من القوى الكبرى في الربيع العربي.

وبالتالي، اعتبرت أبو ظبي أن هذا خيانة، ليس فقط لأن الدوحة كانت تتبنى سياسة خارجية مختلفة عن تلك التي وافق عليها جميع الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون، ولكن أيضا لأن دولة الإمارات تنظر إلى الإخوان المسلمين، فضلا عن الحركات السياسية الأخرى في المنطقة كتهديدات وجيه لنظامها السياسي غير الديمقراطي والسلطي[1].

- إتهمت السعودية قطر بارتكاب انتهاكات جسيمة في بيان الذي أعلنت فيه قطع علاقاتها مع قطر، موضحة أ ن هذا الإجراء يعود "لأسباب تتعلق بالأمن الوطني السعودي"، وبهدف حماية أمنها الوطني "من مخاطر الإرهاب والتطرف وهذا نتيجة للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها السلطات في الدوحة، سراً وعلناً، طوال السنوات الماضية، بهدف شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض للخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة، ومنها جماعة الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة، والترويج لأدبيات ومخططات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها بشكل دائم ، [2] كما إتهمت الرياض في هذا البيان، قطر بالتقارب مع إيران الغريم التقليدي للسعودية في المنطقة ، بدعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة القطيف من المملكة العربية السعودية، وفي مملكة البحرين الشقيقة وتمويل وتبني وإيواء المتطرفين، الذين يسعون لضرب استقرار ووحدة الوطن في الداخل والخارج، واستخدام وسائل الإعلام التي تسعى إلى تأجيج الفتنة داخلياً، كما اتضح للمملكة العربية السعودية الدعم والمساندة من قبل السلطات في الدوحة لميليشيا الحوثي الانقلابية، حتى بعد إعلان تحالف دعم الشرعية في اليمن[3].

- كما اتهمت الإمارات العربية المتحدة قطر، باحتضان المتطرفين وترويج فكرهم في إعلامها، وقالت إن قرارها قطع العلاقات مع الدوحة جاء بناء على استمرار السلطات القطرية في سياستها التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة والتلاعب والتهرب من الالتزامات والاتفاقيات، وشددت الإمارات على التزامها التام ودعمها الكامل لمنظومة مجلس التعاون الخليجي والمحافظة على أمن واستقرار الدول الأعضاء، وتأييدها لقرارات السعودية والبحرين المماثلة ، [4] كما صرحت أبوظبي أن قطر تدعم وتمول وتحتضن التنظيمات الإرهابية والمتطرفة والطائفية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وعملها

[1] https://www.netotrade.ae21:30 تصفح في04فيفري

[2] https://platform.almanhal.com16:05 تصفح في 05فيفري2018على الساعة

[3] http://www.alalam.ir17:35 تصفح في05فيفري2018على الساعة

[4] https://platform.almanhal.com نفس المرجع

المستمر على نشر وترويج فكر تنظيم داعش والقاعدة عبر وسائل إعلامها المباشر وغير المباشر، كما وضحت أبو ظبي، في البيان، أن قطر نقضت البيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأميركية بالرياض تاريخ 21-5-2017 ، لمكافحة الإرهاب الذي اعتبر إيران الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين والمطلوبين أمنيا على ساحتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول واستمرار دعمها للتنظيمات الإرهابية، مما سيدفع بالمنطقة إلى مرحلة جديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها وتبعاتها [1].

- كذلك اتهمت البحرين قطر بالإصرار على المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها والاستمرار في التصعيد والتحريض الإعلامي، ودعم الأنشطة الإرهابية المسلحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى في البحرين، من خلال انتهاك صارخ لكل الاتفاقيات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي، من دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بثوابت العلاقات الخليجية والتنكر لجميع التعهدات السابقة . و أضافت المنامة أن القرارات تأتي حفاظا على أمن البحرين الوطني، مؤكدة أن الممارسات القطرية الخطيرة لم يقتصر شرها على مملكة البحرين فقط ، إنما تعدته إلى دول شقيقة، أحيطت علما بهذه الممارسات التي تجسد نمطا شديد الخطورة لا يمكن الصمت عليه أو القبول به، وإنما يستوجب ضرورة التصدي له بكل قوة وحزم.[2]

- أعلنت مصر أن قرار قطع العلاقات يأتي في ظل إصرار الحكم القطري على اتخاذ مسلك معادٍ لمصر، وفشل كافة المحاولات لإثنائه عن دعم التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الإخوان الإرهابي، وإيواء قياداته الصادر بحقهم أحكام قضائية في عمليات إرهابية، حيث أتاحت قطر الحماية لكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق "محمد مرسي"، أحد قادة الجماعة المحظورة حاليا من قبل الحكومة المصرية، والمصنفة بأنها "إرهابية" من طرف الإمارات والسعودية . وقد اتُهمت قطر، بأنها تتبنى مختلف الجماعات الإرهابية والطائفية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية) والقاعدة والتي استهدفت أمن وسلامة مصر، بالإضافة إلى ترويج لفكرهم ودعم العمليات الإرهابية في سيناء، فضلاً عن إصرار قطر على التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ودول المنطقة

1 http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate 17:40تصفح05فيفري2018على الساعة

2 https://platform.almanhal.com،نفس المرجع

بصورة تهدد الأمن القومي العربي، وتعزز من بذور الفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس، يستهدف وحدة الأمة العربية ومصالحها .[1]

- اتهم خليفة حفتر، القائد العسكري الليبي الذي تدعمه مصر والإمارات، قطر بدعم "الجماعات الإرهابية" ، التي تتخذ من مدينة طبرق الشرقية مقرا لها، فحين تدعم قطر حكومة منافسة تتخذ من طرابلس مقرا لها ، حيث تعاني ليبيا من حالة فوضى منذ الإطاحة بالزعيم السابق معمر القذافي وقتله في عام 2011. مما أدى إلى إعلان رسمي عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر.
- التشكيك في قدرة قطر على الوفاء بالتزاماتها حيال مخططات الاستعداد لاستضافة كأس العالم، من خلال التقرير مؤسسة "كورنرستون جلوبال" العالمية للاستشارات زعم أنه يستند إلى مصادر داخلية من العاملين في ملف كأس العالم خلص إلى أن الدوحة لن تستطيع الوفاء بما التزمت بها سابقًا حين أسند لها هذا الملف سواء من حيث المطلوب إنجازه فنيًا أو الوقت المخصص لذلك .[2]

ومن ثم لا بد من إعادة النظر في مسألة استمرارية استضافتها لهذا الحدث العالمي، ولم يقتصر التقرير على هذا فحسب، بل تم تحريض الشركات المتعاقدة مع الدوحة على إلغاء مشاريعها ومغادرة قطر، إذ إن استمرارها محفوف بالمخاطر الاقتصادية البالغة في أعقاب الحصار المفروض عليها ، و نقلاً عن موقع "thelocal" السويسري، التي جاءت فيها تصريحات خاصة ل "جياني أنفانتينو" رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، قال فيها إن 6 دول عربية تقدمت بطلب لسحب استضافة مونديال بطولة كأس العالم 2022 من قطر، وذلك في إطار المادة 85 من لوائح الفيفا والتي تؤكد على أن سحب التنظيم ممكن في حالة ظروف غير متوقعة أو قوة قاهرة ، وهي إستراتيجية جديدة اتخذتها دول الحصار والتي تسعى إلى التشكيك في قدرة قطر على احتضان كأس العالم لكرة القدم 2022 ، وهو ما تم تداوله عبر شاشات العربية و سكاي نيوز[3] .

[1] https://www.netotrade.ae17:43تصفح05فيفري2018على الساعة

[2] http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate، نفس المرجع

[3] - https://www.noonpost.org/content/2022017:45 تصفح في 05فيفري 2018على الساعة

المطلب الثالث : خلفيات و جذور الأزمة الخليجية 2017

إن التوتر الذي يطبع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجارتها الخليجية قطر ليس وليد اليوم، فهو يعود إلى ما قبل استقلال قطر عن بريطانيا في عام 1971. حيث كان يتم حل الأزمات بين البلدين في عدة ملفات عبر قنوات مختلفة ، وتعتبر السياسة الخارجية لقطر ومحاولاتها المستمرة للخروج من "وصاية" الأخت الكبرى " السعودية" النقطة الخلافية الكبرى بين البلدين ، فلم تكن هذه الأزمة الحالية مفاجئة للمتابعين لمسار مجلس التعاون الخليجي، [1] فهناك مداخل صراعية ظلت تتفاعل طوال حقبة زمنية يقدرها البعض بأكثر من عقدين، وتحديدًا في أزمة ترسيم الحدود سنة 1992، وهي الأزمة التي أظهرت خلافات بينهما ترتب عليها مقاطعة قطر لمجلس التعاون الخليجي ، خاصة بعد حدوث الانقلاب الأبيض في قطر عام 1995، و استيلاء الأمير السابق حمد بن خليفة على الحكم، إثر انقلابه على والده، والذي عزز رغبة قطر في البروز دوليا. فحين ساندت الرياض قبيلة آل مرة المعارضة للحكم في قطر، مما أدى بالدوحة إلى اتهمتها بمحاولة الانقلاب في 1996، والذي لم يلق ترحيبًا من باقي دول المجلس ودول عربية أخرى حيث حدث تحول جوهري في توجهات دولة قطر. [2]

فبعد أن كانت من أكثر دول المجلس استهداءً بالخطوط العريضة لتوجهاته ، حيث أنه بعد حادثة مخفر الخفوس عام 1992، والتي استشعرت قطر في ملابساتها أن مجلس التعاون الخليجي لم يتحمل مس ؤولياته كاملة خلال أزمة الحدود بينها وبين السعودية وتزايد اعتقاد المس ؤولين فيها بأن المستهدف هو تهميش الدور القطري، فبادرت قطر بسحب قواتها العاملة في إطار (درع الجزيرة)، وبدأت في تبني بعض المواقف المستقلة والهدف منها الاستقواء بأطراف خارجية لتوازن الثقل السعودي ، فأبرمت خمس اتفاقيات للتعاون مع إيران، إضافة لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة عام 2002 يسمح بإقامة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة (قاعدة العديد) وجاء ذلك في وقت لم ترحب فيه السعودية بمثل هذا التواجد على أراضيها، وسبق ذلك تطور آخر وهو إقامة "قناة الجزيرة الفضائية" عام 1996 التي بدأت في بث برامج تنتقد فيه حكام دول المنطقة، الأمر الذي أثار استياءهم، وارتبطت هذه المواقف وغيرها برغبة قطر في لعب دور إقليمي مستقل و متنامي. [3]

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، القاهرة،ص35

[2] arabic.sputniknews.com20:55 تصفح08فيفري2018على الساعة

[3] http://studies.aljazeera.net21:10 تصفح08فيفري2018على الساعة

و الملاحظ أنه على مدى نحو عقدين حظيت قطر بسمعة حسنة في مجال الوساطة لحل النزاعات الإقليمية المعقدة، لاعتقادها بأن القيام بدور الوسيط المحايد يعطيها نفوذًا إقليميًا (كحل النزاع بين إريتريا واليمن، والسودان وإريتريا.. إلخ) إلا أنه حدث تحول جوهري في الدبلوماسية القطرية، نقلها من دور الوسيط الحيادي، إلى دولة أصبحت طرفًا في عدد من النزاعات الإقليمية، لاسيما بعد ثورات الربيع العربي سنة 2010 التي وجدت فيها فرصة يمكن من خلالها توسيع نطاق نفوذها الإقليمي، حيث اختلفت السياسة القطرية عن دول الجوار ، والولايات المتحدة الأمريكية في ملفات أخرى كالتعامل مع "حماس" و "حزب الله" فقطر لم تنطوي تحت لواء المحور السعودي ، وهذا بالرغم من أنها دعمت العديد من القرارات الخليجية والدولية مثل الحرب في ليبيا، والتي أدت فيها دورًا أساسيًا في الإطاحة بنظام العقيد القذافي ، و في سوريا تنسق قطر ميدانيا مع تركيا حيث تبنت مواقف بعض فصائل المعارضة ضد نظام بشار الأسد، ومارست ضغوطًا من أجل إدانته، وتجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية ،[1] كما أنها تدعم تنظيم الإخوان المسلمين إيديولوجيا في مصر ، على عكس العربية السعودية التي تدعم التنظيمات السلفية، والذي يعتبر أحد أهم نقاط الخلاف بين البلدين الخليجيين، علما أن العديد من قيادات جماعة الإخوان يستقرون في الدوحة وبعد موجة الاحتجاجات التي أسقطت نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك دعمت قطر الرئيس المنتمي إلى الإخوان "محمد مرسي"، كما دعمت قبلها الحراك الاحتجاجي ، وأثناء الأمة السياسية التي استعاد خلالها الجيش، ممثلا في شخصية عبد الفتاح السيسي الحكم انتقدت قطر ما أسمته "الانقلاب" ، فحين قامت السعودية بتدعيم الجيش وقدمت معونات اقتصادية للبلاد بعد وصول السيسي إلى السلطة ، وهو الأمر الذي دفع بالنظام المصري للانضمام إلى جبهة المقاطعين لقط ر، وفي اليمن فعلى الرغم من أن قطر منخرطة في التحالف العربي الذي تقوده السعودية، إلا أن وسائل إعلام سعودية تتهم القطريين بدعم الحوثيين ومدهم بالأسلحة والعتاد ، وأسهمت هذه السياسات والمواقف في خلق أعداء وأصدقاء لقطر على حدٍ سواء[2] .

و بهدا النحو تصاعد الدور الإقليمي القطري مما أوجد حالة من التنافس على النفوذ بين قطر وعدة دول عربية وخليجية ، والتي وصفت أنذاك بـ "المنافس الصديق" إلا أن الأمور لم تستمر في هذا الاتجاه، لاسيما بعد تبني "قناة الجزيرة" القطرية لاحتضان القوى المعارضة للأنظمة الخليجية والعربية. خاصة بعد ما أثبتت وثائق دبلوماسية سربها موقع ويكليكس، فضلاً عن بعض المصادر الأمريكية، أن هناك سيطرة رسمية حكومية على خط

1 http://studies.aljazeera.net، نفس المرجع

[2]- مصطفى عبد العزيز مرسي، نفس المرجع،ص37.

القناة التحريري مباشرة ، [1] حيث سعت قطر للقيام بدور إقليمي متصاعد مستغلة الانحسار المرحلي لأدوار العديد من الدول العربية لأسباب متعددة، رغم أنها كانت تفتقد لبعض عناصر القوة التي تؤهلها لذلك (حجم المساحة الجغرافية، عدد السكان، القوة العسكرية والعلمية ... إلخ) باستثناء الثروة المالية ، وأدى ذلك إلى تعثر جهودها الإقليمية تارة واستياء دول في المنطقة تارة أخرى من تصاعد الدور القطري الطموح على هذا النحو.[2]

كما إمتد الصراع بين البلدين الجار يتن إلى المجال الإعلامي. و كانت قطر السباقة إلى تأسيس وسيلة إعلام دولية هي "الجزيرة"، قبل أن تتبعها السعودية بقناة "العربية" التي تبث من دبي ، حيث أثارت" الجزيرة "غضب السعودية أكثر من مرة، بتطرقها لمواضيع تخص الشأن السعودي الداخلي. وسحبت السعودية سفيرها من الدوحة سنة 2002 احتجاجا على أحد برامجها ، والذي أدى إلى تبادل البلدان الاتهامات من خلال القنوات التلفزيونية. وبثت قناة "العربية" العديد من الأخبار "المزعجة" عن قطر، فيما يركز الإعلام السعودي على انتقاد العلاقات القطرية- الإسرائيلية .

وفي 2014، أظهرت الأزمة الدبلوماسية بين قطر وجيرانها الخلاف إلى العلن. وسحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الإمارة احتجاجا على رغبتها في "التدخل بالشأن الداخلي لدول مجلس التعاون"، بحسب تعبير مسؤولي هذه البلدان[3].

كما أنه طالما ما انتقدت السلطات السعودية الموقف الحيادي الذي تتعامل به قطر مع إيران، إذ تحاول الرياض وحلفاؤها إجبار الدوحة على قطع علاقاتها مع إيران لكن قطر رفضت خاصة أنها تتقاسم حدودها البحرية مع طهران، إذ تفضل الحفاظ على علاقات "ودية" مع جارتها. وهو ما أكده وزير خارجيتها خاصة بعد الأزمة الأخيرة الحالية.

و من المتعارف عليه أن مجلس التعاون الخليجي لا يتمتع بصلاحيات فوق وطنية، ويتخذ قراراته بالإجماع، وهو عادة يتبناها بالتراضي والتوافق بين الدول الأعضاء ، من خلال سعى المجلس لإيجاد آلية لتنسيق السياسات والمواقف الخارجية، و التي تمثل في الاجتماعات الدورية لمجلس وزراء الخارجية، التي تتخذ شكل الترويكا، لضمان التنسيق بين التوجهات كوسيلة للتعامل مع العالم الخارجي بشكل يصون مصالح الدول الأعضاء وحتى يتم تجنب التعارض بين مواقفها، ولا سيما أن منطقة الخليج مليئة بالتوترات والصراعات ووجود قوى إقليمية لا تخفي أطماعها التوسعية في المنطقة. والتزام الدول

[1] 1 http://studies.aljazeera.net،نفس المرجع

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، نفس المرجع،ص38.

3 https://arabic.rt.com/middle_east 21:20على الساعة2018فيفري08 تصفح في

الأعضاء في مجلس التعاون بالاعتبارات الجماعية، يجعل لها هيبة وتأثيرًا في مواجهة هذه الأطماع. ويتطلب ذلك بطبيعة الحال الحرص على ارتباط الدول الأعضاء بالكل الخليجي. والدبلوماسية المشتركة عادة ما تؤتي ثمارها عندما تُمنح الفرصة والوقت الكافي وتتوافر عناصر نجاحها، وهو أمر لم يتوافر بالقدر المطلوب في حالة مجلس التعاون، فظلت هناك فجوة تعارض بين السياسات الجماعية التي يتبناها المجلس وتلك التي تتبعها الدول الأعضاء المحصنة بمبدأ السيادة[1].

[1]- محمد الخضيري 2 http://www.france24.com نشرت في : 2017/06/07، تصفح في 10فيفري2018على الساعة 20:45

المبحث الثاني : انعكاسات الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي (سياسيا-اقتصاديا- إجتماعيا)

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية والأمنية للأزمة وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي

إن من بين أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو بناء منظومة تعاون وتنسيق إقليمية تعمل على حماية أعضائها من المخاطر المستجدة التي نبعت من الثورة في إيران ونظام الجمهورية الذي وُلد منها ، حيث وفَّر مجلس التعاون الحد الأدنى لحل الخلافات بين دول الأعضاء، أو على الأقل لمنع تفاقمها، والحفاظ على قدر معتبر من الاستقرار الخليجي. كما أحرز تقدمًا ملموسًا في فتح المجال الخليجي لحركة البشر والأموال والبضائع بلا عوائق كبيرة ، حيث واجه خلال سنواته الأولى مواقف وحملات غير مرحبة، بل ومعادية لإقامته سواء من أطراف عربية أو غير عربية على مستوى منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل وخارجها، ومشككة في أهدافه ودوافعه لأسباب متعددة ، وبرزت تصورات لهذا المجلس بعيدة عن الواقع، في أعين دول الجوار العربية والتي لم تضم إلى عضويته، كاعتباره "نادي للأغنياء " ينعزل عنها، أو حلفاً أمنيا أو عسكري موجه ضدها، أو كتجمع يحاول ممارسة نفوذه وتأثيره على الدول القريبة و البعيدة، أو كمشروع مستقبلي للاندماج السياسي والاقتصادي، بمعزل عن النظام الإقليمي العربي.

حيث استطاع المجلس التغلب على هذه المواقف الغير المرحبة به وأن يكون نموذج عربي ناجح يحتذى به، سواء في سياساته أو إنجازاته، وداعم مالي للعديد من الدول العربية، فالأزمة الحال يةِ ولدت عدم ثقة عميقة بين أعضائه، وهو ما يتناقض مع الأهداف الأساسية لمجلس التعاون، و في مقدمتها دعم مقومات أمنهم، إن الأزمة الراهنة وتداعياتها قد تؤثر سلب اً على العمل الجماعي الحالي والمستقبلي ومن بينها التباين في الأولويات الأمنية و الترابطات الإقليمية، وسياسات الدول الأعضاء، وهي معطيات تتناقض في جوهرها مع أهداف مجلس التعاون الأساسية بما أنا الهاجس الأمني كان الدافع الأساسي لإنشاء هذا المجلس، بهدف حماية دوله من مخاطر وتهديدات متعددة. والعمل ضد هذا الهدف يتجاوز بشكل خطير التباينات المألوفة أو العادية.

حيث شهدت الأزمة الحالية إجراءات غير مسبوقة في العلاقات بين دول الخليج بل ولم يكن من الممكن تصورها قبل اندلاع الأزمة ، فالأزمة الخليج ية لم تصنع شقوقًا في العلاقات الخليجية-الخليجية وحسب، بل أثَّرت مباشرة أو بصورة غير مباشرة، في عدد من المقاربات السعودية للإقليم، إذ أصبحت الرياض أكثر إدراكًا لتعثر حربها في اليمن بعد

أكثر من عامين على بدء الحرب ، وهذا ما دفع السعودية إلى محاولة تخفيف حدَّة التوتر مع إيران، لاسيما بعد أن أظهرت إيران قدرتها على التأثير في الشأن السعودي الداخلي كما أن أحد أهداف التقارب السعودي مع إيران يتعلق بلا شك بالموقف من قطر ،حيث يظن المسؤولون السعوديون أن بإمكانهم التأثير على إيران ووضع حدٍّ لدعمها لقطر والتسهيلات التي قدمتها لحركة الطيران والتجارة معها إلا أنه يبدو أن أخطر متغير في سياسات السعودية الخارجية يتعلق ببروز أدلة على بداية علاقات سعودية-إسرائيلية والتي سترتصبُّ لصالح المواجهة مع إيران، في حال لم تنجح محاولات حل إشكاليات العلاقات السعودية-الإيرانية، و التأييد الإسرائيلي لحصار قطر ومحاولة إخضاعها، والذي سيعزز الموقف السعودي في أزمة الخليج[1].

كما نفت قطر مجمل الاتهامات الموجهة إليها دون تفنيدها، والتأكيد على أن معاقبتها تأتي بسبب خروجها على الخط السياسي لجيرانها، واتهامهم بأنهم اختاروا استثمار وقتهم ومواردهم في حملة دعائية لا أساس لها وأن جميع الاتهامات الموجهة لقطر مرسلة دون دليل وتمثل تد اخلا سافر في سياستها، ووصفت الإجراءات ِ الدول الأربع بأنها تشكل "حصار"، لاسيما أنها تضمنت إغلاق منفذها حيث أبدت قطر استعدادها للدخول في حوار مع الدول الأربع بشرط أن يكون حواراً لا يمس سيادتها، وألا يتم فرض صيغة الإملاء المسبق عليها. وعبرت قطر على لسان وزير خارجيتها عن هذه المعاني بقوله: "إنها تريد حل هذه المسألة بالطرق الدبلوماسية وعبر الحوار القائم على مبادئ لا تنتهك السيادة وتحترم القانون الدولي، وتؤدي إلى اتفاق ينتج التزامات جماعية لا تكون إملاءات من طرف على أي طرف ، وقامت قطر بعدة جهود لتحريك أطراف دولية وإقليمية إلى جانبها ولتعزيز مواقفها ِ من خلال :

-اللجوء لواشنطن وحثها على إيجاد مخرج للأزمة، وقام تيلرسون (وزير الخارجية الأمريكية) بزيارة للدوحة، تم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم بين قطر والولايات المتحدة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، كما قامت الدوحة بإعلان إدخال تعديل على قانونها الخاص بمكافحة الإرهاب، وقد سبق أن طالبت به الدول الأربع طوال السنوات الأربع الماضية، ولكن يبدو أن المسئولين القطريين فضلوا توقيعها مع واشنطن لتكون شاهد على ذلك ، وهذا على أمل أن يكون ذلك خطوة على تأكيد التزام قطر بعدم تمويل الإرهاب ولكن الدول الأربع أكدت أن هذه المذكرة غير كافية، وتدخل ضمن الخطوات المنتظرة لعودة السلطات القطرية إلى المسار الصحيح وأن عقوباتها على الدوحة ستظل قائمة، إلى أن تلبي مطالبها، وستواصل مراقبة جهد قطر في مكافحة تمويل الإرهاب لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.[2]

[1] - studies.aljazeera.net/ar/positionestimate /2017/09/17 21:00 تصفح في10فيفري2018على الساعة

[2] https://www.netotrade.ae21:30 تصفح 10فيفري2018 على الساعة

-كما حرصت قطر على تنشيط اتصالاتها مع إيران حيث أكدت إيران من جانبها وعلى لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني على دعم علاقاتها مع جيرانها وخاصة دولة قطر. وفى هذا الإطار خصصت إيران ثلاثة موانئ هي بوشهر وبندر عباس ولنجه ، لتصدير المواد الغذائية إلى قطر ، كما أعلنت تركيا بدورها وقوفها إلى جانب قطر ولم تكتف بذلك بل أرسلت عددا من جنودها وقطع بحرية إلى قطر، التي تحتضن قاعدة تركية، وأجرت تدريبات ٍ مشتركة مع القوات القطرية.

كمالجأت قطر كذلك إلى المنظمات الدولية المتخصصة فتقدمت بعدة شكاوى لها ضد الإجراءات التي تبنتها الدول الأربع، كمنظمة الطيران الدولية ومنظمة التجارة العالمية مرددة في شكواها قيام هذه الدول بعملية "حصار" لها و المخالفة للقوانين الدولية ، حيث ردت الدول الأربع على ذلك بأن ما قامت به هو أمر سيادي، حق لكل بلد لحماية أمنها وأن "الحصار" يفرض عن طريق قرارات تصدر من الأمم المتحدة[1] .

ومن كل هذا يبدو أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكأنه ينقسم، ولو بصورة غير رسمية، إلى معسكرين: الأول: يضم دول الحصار والقطيعة الثلاث ، والثاني: يضم قطر والكويت وعمان. وحتى تنقشع الأزمة، لم يعد من الممكن قيام المجلس بأي عمل فعَّال،أو إنجاز ولو خطوة إضافية واحدة على صعيد التنسيق والتضامن بين دوله. وحتى إن وُجِد حلٌّ ما للأزمة، وهو الأمر الذي لا يتوقع أن يحدث قريبًا، فمن المشكوك فيه أن تنسى قطر ما قامت به دول القطيعة والحصار من إجراءات ضدها، أو تتجاهل الكويت وعمان فداحة المدى الذي ذهبت إليه الدول الثلاث في هجمتها ضد شقيقة خليجية أخرى.

فليس ثمة شك في أن الأزمة صنعت انقلابًا هائلًا في العلاقات الخليجية-الخليجية، وأن عواقب هذا الانقلاب يصعب احتواؤها حتى إن توصلت دول الخليج لحل ما للأزمة في الشهور القادمة. وبعبارة أخرى، لم يعد ممكنًا التئام الشرخ الخليجي بلقاءات عشائرية وموائد مصالحة، حيث أصابت الأزمة مجلس التعاون الخليجي في الصميم، مع ما يمكن أن يترتّب عن ذلك من اختلال في التوازن السياسي الإقليمي وانقلابه رأساً على عقب وتبدو دول الخليج كأنها في طريق للانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق ضمن إطار مجلس التعاون في مواجهة الأخطار الخارجية، إلى البحث المنفرد عن الأمن والحماية من مخاطرها على بعضها البعض ، فقطر لن تتخلى عن علاقاتها الحميمة واتفاقياتها مع تركيا، ولن تعود إلى مناكفة إيران إرضاءً للسعودية ، وعُمان ستحرص على توثيق وتعزيز علاقاتها مع إيران، بينما بدأت الكويت بالفعل إعادة النظر في حساباتها الأمنية والإستراتيجية[2] .

---

[1] http://akhbar-alkhaleej.com15:30تصفح13فيفري2018على الساعة

[2]- مصطفى عبد العزيز مرسي ،نفس المرجع، ص39.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للأزمة وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي

عتد قطع العلاقات مع قطر أكبر أزمة يعرفها مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه أول مرة، فهذا القرار شكل مفاجأة كبيرة وخاصة أن قطر كانت قبل أيام ضمن الدول التي شاركت في المؤتمر الأمريكي – العربي – الإسلامي الذي استضافته السعودية بهدف محاربة الإرهاب والتطرف في العالم ، وقد قررت هذه الدول قطع جميع الروابط التي تجمعها مع دولة قطر، فبالإضافة للعلاقات الدبلوماسية قررت هذه الدول أيضاً قطع جميع العلاقات التجارية و الخدماتية مع الدوحة، مع إغلاق جميع المنافذ ال بحرية، البرية والجوية، في الوقت الذي نفت فيه الدوحة معظم هذه الاتهامات ودعت إلى الحوار لحل هذه الأزمة ، وقد شكل هذا الأمر صدمة للعديد من الدول التي دعت إلى تغليب الحوار لتقريب وجهات النظر ، وهذا نظراً إلى أن دول الخليج هو المصدَر الأكبر للنفط في العالم، ومنتج ضخم للغاز الطبيعي ، خاصة إذا ما استمرّ هذا التصدّع الإقليمي، قد تصبح التداعيات بعيدة المدى أكبر بكثير مما تبدو عليه في الوقت الراهن ، ولا شك أن حدثاً كهذا لن يمر دون تأثير على السوق المالية الخليجية بصفة عامة[1].

حيث تعتبر دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات أكبر شريكين تجاريين للدوحة حيث تفوق التعاملات الخارجية لقطر مع هذين البلدين 80% من إجمالي معاملاتها الخارجية، إذ أن هناك ترابط في المصالح التجارية بين تلك الدول الثلاث وقطر في مجالات عديدة، على رأسها أنابيب دولفين التي تزود قطر بها دولة الإمارات بحوالى 30 في المئة من حاجتها من الغاز. وتصدر قطر الغاز لآسيا و أوروبا، حيث بات من المؤكد أن المقاطعة الخليجية- العربية لقطر، لن تمر مرور الكرام على الاقتصاد القطري ، حيث إن الاقتصاد السعودي والإماراتي يشكل قاعدة مهمة للاقتصاد القطري. و بالرغم من أن الوقت ما زال مبكرًا لتحديد الآثار الا قتصادية الكاملة لقطع العلاقات مع قطر، لوجود عديد من الأمور غير الواضحة، إلا أنه قد يكون من المفيد الوقوف على بعض التقديرات الأولية، أو الاتجاهات العامة لمصادر تأثير المقاطعة على الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث يوضح الشكل التالي الميزان التجاري (للسعودية والإمارات والبحرين) مع قطر 2017 :[2]

[1]- ساغاتوم ساها -ديفيد ليفينغستون للأزمة الدائرة راهناً في الخليج عددٌ من التأثيرات الأقل وضوحاً للعيان، http://carnegie-mec.org، تصفح في 15فيفري2018 على الساعة20:40

[2]مصطفى عبد العزيز مرسي ،نفس المرجع، ص42.

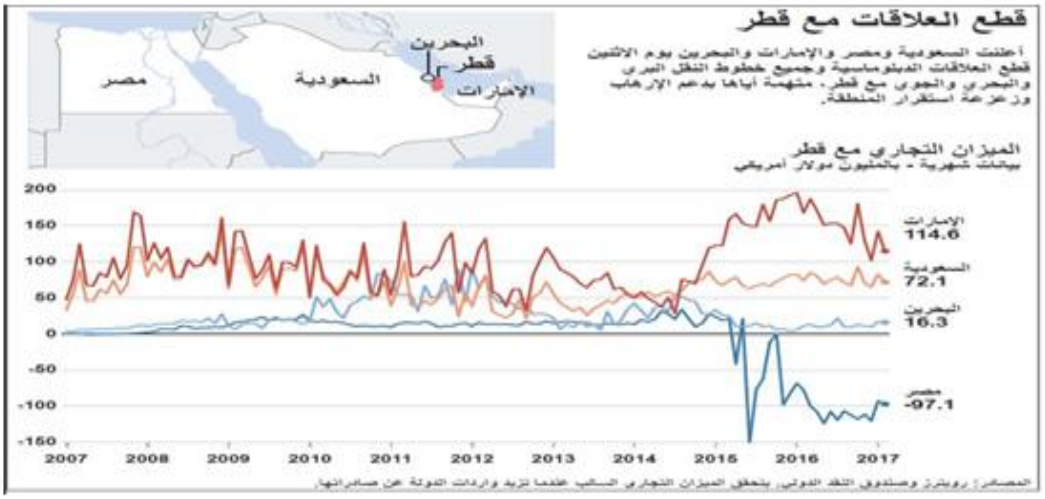

شكل رقم (1)

إذاأصبح الاقتصاد القطري في حالة من العزلة شبه التامة بعد قيام كلٍّ من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، وعدد من الدول الأخرى منها اليمن وليبيا وجزر المالديف ، بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع دولة قطر يوم 5 جويلية الجاري، وما يزيد من صعوبة هذه القرارات أنها تضمنت إغلاق كافة المنافذ البحرية والبرية والجوية أمام الحركة القادمة والمغادِرة لقطر ، وبدأت آثار قطع العلاقات تظهر بالفعل على الاقتصاد القطري، ومن المرجّح أن تتسع هذه التداعيات مستقبلا، لا سيما في ظل الأهمية الكبيرة التي تحتلها دول السعودية والإمارات والبحرين بالنسبة لحركة التجارة الخارجية لقطر، وكذلك بالنسبة لحركة الأفراد منها وإليها، هذا إلى جانب العلاقات الاقتصادية المباشرة التي تربط الاقتصاد القطري بها، وتجعله معتمدًا عليها في العديد من القطاعات.[1] وبالتالي، يتوقع أن تكون هناك خسائر اقتصادية على قطر جرَّاء الأزمة الحالية مع دول الخليج، ومنها ما يلي:

1- عدم استقرار التجارة الخارجية:

من المرجح أن يتأثر قطاع التجارة الخارجية القطري بشكل كبير نتيجة حالة العزلة التي دخل فيها الاقتصاد. وتشير الإحصاءات إلى أن الصادرات القطرية التي بلغت 65 مليار دولار في عام 2016، ذهب ما قيمته 6.5 مليارات دولار منها، أو ما يساوي 10%، إلى أسواق السعودية والإمارات والبحرين ومصر. كما أن الواردات القطرية التي بلغت نحو 34 مليار دولار في العام نفسه، جاء حوالي 5.1 مليارات دولار أو نحو 15% منها، من دول الخليج الثلاث ومعها مصر.[2]

[1] علي صلاح، خسائر الدوحة: التداعيات الاقتصادية لقطع العلاقات الخليجية – القطرية، https://futureuae.com، تصفح في21فيفري2018على الساعة22:05.

[2] تصفح21فيفري2018، على الساعة22:08 http://akhbar-alkhaleej.com

وما سبق يعني أن قطع دول الخليج علاقاتها مع قطر يُهدد استقرار نحو 11% من التجارة الخارجية للدوحة، بما يبلغ 11.6 مليار دولار سنويًّا، وهو ما سيُلقي بظلاله ليس فقط على قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لقطر، ولكنه يضغط أيضًا على جميع الأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، وصولاً إلى الاقتصاد الكلي.

2- أضرار جسيمة في قطاع الإنشاءات:

سيتكبد قطاع الإنشاءات القطري الكثير من الخسائر بسبب قطع العلاقات مع السعودية والإمارات والبحرين، فهذا القطاع يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات والشركات المنتمية لدول الخليج؛ حيث تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" إلى أن قطاع الإنشاءات يُعد من القطاعات الأكثر استقبالاً للاستثمارات الخليجية في الوقت الراهن ، كما أن نسبة كبيرة من واردات قطر من مواد البناء تأتي من دول الخليج، وبصفة خاصة من خلال المعبر البري "أبو سمرة". وبالتالي فإن انقطاع هذه الواردات يهدد بتأخير تنفيذ مشروعات إنشائية ترتبط باستضافة قطر لمونديال 2022، الأمر الذي قد يؤثر على قدرتهاعلى استضافة هذا الحدث العالمي الذي تُعوِّل عليه الحكومة القطرية في إحداث نهضة كبيرة في عددٍ من القطاعات، وعلى رأسها السياحة، كما أنها تُعلِّق الكثير من الآمال عليه من أجل تحسين موقع البلاد على خريطة التنافسية في العديد من القطاعات، لا سيما البنية التحتية والمرافق العامة والثقافة والترفيه واستضافة الفعاليات العالمية الكبرى

3- تراجع الاستثمار الأجنبي:

مع تحوّل الاقتصاد القطري إلى حالة العزلة شبه التامة بعد قطع العلاقات من جانب دول الخليج، فإن ذلك يقلص من قدرات هذا الاقتصاد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعود ذلك إلى محدودية السوق القطرية، وضعف قدرتها الاستيعابية بالنسبة للاستثمار الأجنبي، لا سيما وأن حالة العزلة التي دخلتها تُقلص من قدرة الشركات العاملة بها على الوصول إلى أسواق دول الجوار، من أجل تصريف منتجاتها.

وبالنظر إلى أن البحرين والإمارات ومصر والسعودية، من أهم الدول المستثمرة في قطر فإن قيامها بقطع علاقاتها مع الدوحة سوف يتسبب في تراجع استثماراتها هناك أو انسحابها منها تمامًا، الأمر الذي سيُفقد الاقتصاد القطري أحد أهم محركاته في الوقت الحالي، ويتسبب في فقدانه العديد من الوظائف.[1]

4- اضطرابات مالية متوقعة :

يهد سوق المال القطرية من أكبر المرشحين لتكبد الخسائر بسبب قطع دول الخليج علاقاتها مع الدوحة وفور الإعلان عن ذلك، تراجع المؤشر العام للسوق القطرية إلى أكثر

[1] http://akhbar-alkhaleej.com، نفس المرجع

من 8%، وفقد سهم "بنك قطر الوطني"، أكبر بنك في البلاد، أكثر من 10% من قيمته. وعلى المدى الطويل، يُتوقع أن تفقد سوق المال القطرية مكانتها، كثاني أكبر سوق مالية في المنطقة العربية، بعد السوق السعودية، وذلك بسبب خروج رؤوس الأموال العربية والخليجية منها، إلى جانب تأثر أنشطة الشركات القطرية الرئيسية المدرجة بها سلبًا جرَّاء قطع العلاقات.

5- خسائر قطاعَيِ السياحة والطيران المدني:

قررت دول الخليج التي قطعت علاقاتها مع قطر، منع مواطنيها من السفر إلى الدوحة، أو الإقامة فيها، أو المرور عبرها، مع التأكيد على المقيمين والزائرين منهم سرعة مغادرة قطر خلال مدة لا تتجاوز 14 يومًا، كما أمهلت هذه الدول المواطنين القطريين المتواجدين بها نفس الفترة لمغادرتها. ويمثل هذا الأمر مصدر تهديد لقطاع السياحة القطري ، وتشير الإحصاءات إلى أن منفذ "أبو سمرة" البري بين قطر والسعودية عبره أكثر من 326 ألف شخص خلال الفترة من 10 جانفي - 5 فيفري 2017، ما يعني أن هذا المعبر يمر به نحو 12.5 ألف شخص يوميًّا، وبالتالي فإن إغلاقه يمنع ما يوازي 4.6 ملايين شخص سنويًّا من العبور إلى قطر، سواء للسياحة أو للعمل أو الإقامة ،[1] ويُضاف إلى ذلك، أن شركات الطيران في دول الخليج ومعها مصر قد أعلنت إيقاف رحلاتها من وإلى قطر،. والذي سيجعل عملية انتقال الأفراد أمرًا صعبًا، فإنه كذلك يحد من حركة السياحة الوافدة إلى قطر عبر مطارات دول الخليج بشكل كبير ،[2] حيث شكل هذا القرار صدمة لسوق الأسهم القطري الذي انخفض مباشرة بعد الإعلان عن هذا الخبر بأكثر من 7% كأكبر تراجع له خلال 7 سنوات، حيث انخفض المؤشر العام للبورصة القطرية "QE All Shares" من مستوى 2800 نقطة إلى مستوى 2600 نقطة ، ليستمر المؤشر في الانخفاض إلى مستوى 2520،كما أن قرار الدول العربية الست قطع العلاقات مع قطر دفع المتعاملين إلى بيع الريال القطري الذي فقد 10 في المئة من قيمته الصرفية .[3]

ومن التأثيرات المتوقعة للمقاطعة على أسواق المالي العملة القطرية في مقدمة المتضررين من المقاطعة، فلاشك أن منع تداول الريال القطري مع دول المقاطعة سيؤثر بشكل كبير على قيمة العملة المحلية القطرية، لاسيما أن هناك عدد من المؤسسات المصرفية المهمة اتخذت قرارا بعدم تداول الريال القطري، كبعض البنوك.

[1] علي صلاح، نفس المرجع.

[2] نفس المرجعhttp://akhbar-alkhaleej.com

[3] علي صلاح، نفس المرجع.

العاملة ببريطانيا وعلى رأسهم بنك بركليز، وبنوك دولية أخرى في سيرلانكا والفلبين التي أعلنت مؤخرًا عن إيقافها لتصدير العملة لقطر.[1]

ومنذ بداية الأزمة بين قطر ودول الخليج، شهد سعر صرف العملة القطرية انخفاضا غير مسبوق منذ عام 2008. فقد ارتفعت قيمة الدولار مقابل الريال القطري من 3.6436 ريالات لكل دولار إلى 3.6526 في يونيو 2017، ثم ارتفع خلال أسبوع واحد إلى 3.6703 ريالات لكل دولار في أول يوليو 2017، ما يعني تراجع قيمة العملة القطرية إلى أدنى مستوياتها منذ أكتوبر عام 2008، وذلك وسط علامات على نزوح رؤوس أموال أجنبية ضخمة تابعة لصناديق استثمارية ، وقد تشهد الفترة المقبلة انهيارًا متزايدًا للريال القطري مقابل الدولار، إلى جانب رفض شركات الصرافة تداوله بشكل أوسع عالميا مما كان عليه، حيث بدأت بعض دول شرق آسيا وأوروبا ذلك بالفعل،[2] إلا أنه من المتوقع أن يشمل رفض تداول العملة دولا أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأستراليا، مما سيضاعف من خفض قيمة الريال ويكبد الحكومة القطرية خسائر مضاعفة، تنهار معها القوة الشرائية للريال، كما أن هناك العديد من الشركات الخليجية العاملة في قطر، من بينها تلك العاملة في قطاع التجزئة.

كل هذه المتاجر ستغلق أبوابها ونشاطها، وهو ما يفرض ضغوط على الأمن الغذائي القطري، بالنظر إلى أن الطريق البري الوحيد لدخول الأغذية إليها هو الحدود البرية مع السعودية، إضافة إلى أن الدول الصحراوية تواجه بطبيعتها مصاعب في زراعة الأغذية.

ونظراً لاعتماد قطر على الواردات من السعودية والإمارات، سواء أكانت تلك الواردات من صناعة الدولتين، أم معادا تصديرها، عبر المنافذ البرية، والتي هي كلها على الأراضي السعودية، فإن ذلك الأمر يضع نظام الدوحة في موقف اقتصادي صعب. فعلى الرغم من أن الاقتصاد القطرى يبلغ 170 مليار دولار، وأن معدل النمو البالغ 3.4 % يماثله معدل تضخم 3.4%، ورغم أن هذا المعدل مقبول من الناحية الاقتصادية، فإن هذا الأمر قد يتأثر سلباً نتيجة المقاطعة الحالية، فضلاً عن الإجراءات التصعيدية التي يمكن اتخاذها على المستوى الاقتصادي، نتيجة رفض الدوحة مطالب دول المقاطعة، الأمر الذي قد يكون له تأثير بالغ الخطورة فى الاقتصاد القطري.[3]

وتجدر الإشارة هنا أن من بين أهم المشروعات التي تسعى الحكومة القطرية لإنجازها هو بناء ميناء جديد، ومنطقة طبية، ومشروع لمترو الأنفاق، وغيرها من المشروعات

---

[1] نفس المرجعhttp://akhbar-alkhaleej.com

[2] علي صلاح، نفس المرجع

3 http://studies.aljazeera.net 22:35تصفح21فيفري2018على الساعة

الخاصة بالاستعدادات الجارية لإقامة كأس العالم 2022. وبعد إغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية من الدول الخليجية لقطر مصدر تهديد كبير لفرص إنجاز إقامة كأس العالم في قطر، حيث إن هناك ثمانية ملاعب يجب الانتهاء منها ما بين إعادة تطوير وإنشاء ملاعب جديدة استعدادا لبطولة كأس العالم 2022 .

- وفيما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية والمالية لقرار المقاطعة الخليجية- المصرية لقطر الأولى، أن النظام القطري يعول على دول وحسابات لن تكون في صالحه، لأن المصالح الاقتصادية لتلك الدول مع السعودية ومصر والإمارات والبحرين أكبر بكثير من أهمية العلاقات مع قطر. كما أن التصعيد السياسي من جانب قطر سيكون له بالغ الأثر على الجانب الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط والبعيد. [1]

الثانية، أن حدود التأثيرات الاقتصادية للمقاطعة الخليجية- المصرية لن تقف على التأثيرات المباشرة السابقة، فقد يصل الأمر إلى حد خروج قطر من مؤسسات العمل الجماعي والإقليمي العربي. ويشمل ذلك احتمال خروج قطر من مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية. ولاشك أن خروج قطر من تلك المؤسسات سيكون له آثاره السياسية المهمة عليها، لكن هذا لا ينفي أيضًا التأثيرات الاقتصادية المتوقعة في هذه الحالة، خاصة في حالة خروجها من مجلس التعاون الخليجي، وذلك على خلفية الخطوات المهمة التي قطعها المجلس على صعيد عملية التكامل الاقتصادي، وحرية تنقل الأفراد.

فمما لاشك فيه أن أثر هذه الأزمة على أسواق الطاقة العالمية سيكون كبيراً ، أولاً سوف تؤدّي هذه الخطوة على الأرجح إلى الإبقاء على الفائض المتنامي في الإمدادات لفترة طويلة في أسواق الغاز العالمية، مع مواجهة المنتجين الذين يتكبّدون تكاليف أكبر، خطر لخسارة حصتهم السوقية لصالح الإنتاج القطري المتدني التكلفة. [2]

وعلى الرغم من تكاليف التسييل الباهظة، لايزال بإمكان القطريين التنافس في الأسواق الأوروبية وسط الأسعار الراهنة للغاز الروسي، أو حتى منافسة المنتجين الآخرين للغاز الطبيعي المسال في منطقة آسيا-المحيط الهادئ بارتياح أكبر ، حيث تُعتبر قطر، التي تقع في صلب الأزمة، أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، مع استحواذها على ثلاثين في المئة من التجارة العالمية ، ويرجع سبب اضطلاعها بهذا الدور الضخم في السوق جزئياً إلى كلفة إنتاجه المتدنّية، التي تعد الأكثر تدنّياً في العالم . [3]

وتأتي هذه الأزمة أيضاً في وقتٍ تحاول فيه دول الخليج الحدّ من اعتمادها على الإيرادات النفطية، وعلى وجه التحديد شرعت السعودية، التي تقود الحصار ضد قطر، في تنفيذ "رؤية 2030"، وهي عبارة عن خطة طموحة لإعادة تشكيل اقتصادها. ويقتضي شطر من

---

[1] علي صلاح، نفس المرجع

[2] نفس المرجع، http://studies.aljazeera.net

[3] https//platform.almanhal.comتصفح21فيفري2018على الساعة22:45 -

إعادة الهيكلة هذه التنويع نحو العديد من القطاعات غير النفطية، بما في ذلك الطاقة المتجددة، و إدا فشل مجلس التعاون الخليجي في رصّ صفوفه، سيكون تأثير تغيّر المناخ كارثياً للغاية. فالاحتباس الحراري يزداد في الشرق الأوسط بوتيرة أسرع بمرّتَين من المعدّل العالمي، ما قد يؤدّي إلى الجفاف والنزاعات والأوبئة ، وإذا كان بلوغ هذه النقطة في المستقبل يتطلّب ثقة وتعاوناً بين دول الخليج، فسيكون مجلس التعاون الخليجي المحفل المناسب لحدوث ذلك، من جهتها قد تتمكّن الدوحة من تجاوز الحصار في حالتها الراهنة، إلا أنه سيكون من الصعب على أي دولة صغيرة أن تصمد في وجه تغيّر المناخ من دون جيرانها. و بما أن نظام القطري يعول على دول وحسابات لن تكون في مصلحته، نظاماً وشعباً، لأن مصالح تلك الدول الاقتصادية مع السعودية، ومصر، والإمارات، والبحرين أكبر بكثير من العلاقات مع قطر. كما أن التصعيد السياسي للنظام في الدوحة سيكون له بالغ الأثر على الجانب الاقتصادي في الآماد القصيرة، والمتوسطة، والبعيدة.

وعلى الرغم من كل هذا، لا انهيار اقتصادياً في دول مقاطعة لمجلس التعاون الخليجي. فحتى الآن، لم يطرأ أي تغيير يذكر على سندات دول مجلس التعاون الخليجي. لكن يرى مصرفيون أجانب أن تكاليف الاقتراض قد تزيد على المنطقة كلها إذا استمرت التوترات الدبلوماسية، وبسبب اعتماد منطقة الخليج على صادرات النفط والغاز، فإن علاقات التجارة والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي الست محدودة بالمقاييس العالمية الأمر الذي سيقلل من احتمالات انهيارات اقتصادية في أي من دول المجلس[1].

المطلب الثالث : الانعكاسات الاجتماعية للأزمة وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي

إن الحصار الذي فُرض على دولة قطر من قِبل السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة إلى مصر، شكل تأثيراً سلبياً على العلاقات الاجتماعية، في منطقة الخليج العربي والمعروفة بترابط الأسر الخليجية مع بعضها البعض وتداخلها بحكم المصاهرة ، مشيراً إلى أن الحصار أثر على الأسر القطرية والمقيمة على أرض قطر، لاسيما أنه لا يكاد يخلو منزل في قطر من علاقات تربطه بدول الحصار، مما يتوارد لأذهان البعض، أنه لابد من قطع الأرحام، أو سكب النار على الزيت لتأجيج الموقف داخل منطقة الخليج العربي، في حين أنه في مثل هذه المواقف على الأطراف جميعها في إطار الأسرة الواحدة أن تسمو على هذه الأزمات بإتباع سياسة الصمت.[2]

كما جاء الحصار على قطر بالعديد من التأثيرات السلبية، ليس على قطر فقط، بل على منطقة الخليج بشكل كامل، وفي هذا الإطار فلقد باغتت السعودية والإمارات

[1]- علي صلاح ، نفس المرجع.

[2] http://studies.aljazeera.net13:15على الساعة2018فيفري25تصفح

والبحرين العالم فجر الخامس من جوان 2017 بإجراءات غير مسبوقة ضد قطر جارتهم وشقيقتهم في مجلس التعاون، تم ذلك بمشاركة مصر وعلى خلفية مزاعم بتمويل الإرهاب وتوجيهه منوهاً إلى أن تلك الإجراءات صاحبتها المقاطعة الدبلوماسية والحصار الاقتصادي والحظر الذي كان ضحيته الأولى آلاف الأسر الخليجية المقيمة في هذه الدول، كما أثَر تأثيراً سلبياً على العلاقات الاجتماعية داخل منطقة الخليج العربي وردت قطر على الهجمة بالتزام ضبط النفس والدعوة إلى التعقل ورفض الاتهامات الكيدية وسط استنفار دبلوماسي دولي لإيجاد مخرج للأزمة.

العادات والتقاليد:

وفي ما يتعلق بتأثير الحصار على العلاقات الاجتماعية في الخليج العربي فإنه بنظرة بسيطة إلى تراث بلدان الخليج العربي يتضح تقارب العادات والتقاليد وتشابهها في جميع البلدان الستة، التي على الرغم من أنها شهدت نمواً اقتصادياً ظاهر أثره في هذه البلدان وعلى شعوبها، بعد أن تمكنت من استغلال ما تتميز به من ثروات طبيعية، فإنها لم تؤثر على ثقافاتها المتوارثة وتلاحمها الاجتماعي، لافتاً إلى أنه مازالت الشعوب في دول الخليج رغم التطور الاجتماعي، ترتبط في ما بينها بالأنساب.[1]

ويحمل كثير من المواطنين في هذه البلدان أنساباً خليجية مشتركة، كأن يكون الأب سعودياً والأم بحرينية، أو الأب قطرياً والأم كويتية، وهو دليل على التقارب بين شعوب هذه البلدان.

والملفت للانتباه إلى أن مجلس التعاون الخليجي وقف عاجزاً تماماً عن اتخاذ أي موقف يتناسب مع دوره، وهو الذي يعتبر مظلةٍ خليجية لحل الصراعات والخلافات وذلك بعدما نجح أحد طرفي الأزمة في تجييره لصالحه، وذلك على العكس من دوره الذي يفترض أن يتسم بالاستقلالية والحياد، كما نصّت عليه لائحة تأسيسه، رغم أنّ فلسفة تأسيس المجلس لم تنبع فقط من مواجهة الأخطار الخارجية التي تهدّد دوله، وإنّما بالأساس لضمان تحقيق قدرٍ من التعاون والتكامل بين أعضائه وشعوبه التي تربطها علاقات الدم والتاريخ والمصاهرة، وهو من الاتفاقات الإقليمية النادرة التي تضع مصلحة الشعوب واحداً من أهدافها الرئيسية، فالمادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس الذي تأسّس أواخر ماي 1981، تنصّ على أن من بين أهداف المجلس «تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات»، بالإضافة إلى أن أحد الأهداف الأساسية للمجلس أيضاً تحقيق حرية الانتقال بين دول المجلس، سواء للأفراد

[1] http://www.al-watan.com/news- NOV 30, 201713:30 تصفح25فيفري2018على الساعة

أو العائلات أو البضائع، أملاً في تحقيقِ نوع من التكامل والوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المجلس وشعوبه، وهو ما أصبح الآن حلما بعيد المنال ، بعد هذه الأزمة الأخيرة ، حيث بات الجرح عميقاً، ومن الصعوبة أن يندمل مرة أخرى، بل إن الأدهى والأمر إصرار دول الحصار وإعلامها على الذهاب بعيداً في هذا الشأن، وكأ نها أمر مقصود بتسميم العلاقات بين شعوب دول الخليج . وقد تجاوز هذا الإعلام كلّ الخطوط الحمراء في تغطية الأزمة، من خلال الخوض في مسائل اجتماعية ذات حساسية عالية لدى المواطن الخليجي.[1]

المبحث الثالث: المواقف الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي (كويت -سلطنة عمان)

المطلب الأول: موقف الكويت من أزمة الخليجية

تشهد منطقة الخليج حراكا دبلوماسيا نشطا لحل الأزمة الخليجية ، حتى أن هناك مخاوف من أن تمتد جذور هذه الأزمة في المنطقة إلى ما لا يحمد عقباه ، حيث امتنعت كل من الكويت و سلطنة عمان عن المشاركة في حملة المقاطعة العربية لقطر، وذلك بعدما قررت كل من مصر والسعودية والإمارات والبحرين مقاطعة قطر دبلوماسياً، و في ظل هذه المقاطعة الكبيرة من جانب دول عربية لها ثقلها ووزنها الدولي والإقليمي يسعى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر بقوة إلى وساطة هادئة لحل الأزمة بين الأشقاء العرب لما قد يترتب علي هذه المقاطعة من أزمات ، حيث أ كدت الكويت أنها لن تتخلى عن دورها إزاء الأزمة الخليجية وأن جهودها متواصلة لاحتواء هذا الخلاف المؤسف بين الأشقاء فموقف الكويت التي يقود أميرها الشيخ صباح الأحمد الصباح مبادرة لرأب الصدع الخليجي، كما جاء على لسان نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله الكويت لن تتخلى عن دورها إزاء الأزمة الخليجية وتطلعها إلى موقف خليجي موحد ، فللكويت في كل مناسبة تعلن عن مواصلة جهودها لاحتواء هذا الخلاف المؤسف بين الأشقاء، وستستمر إلى أن ترى هذا الخلاف قد طويت صفحته[2] .

كما أشار أمير الكويت، في أكثر من مناسبة قائلا : أن مسيرتنا الخليجية تتطلب التعاون على مختلف المستويات، و أن الأوضاع المحيطة بنا آخذة في التدهور بما يمثل تحديا لنا جميعا . مؤكدا في أن العمل الجماعي بين دول مجلس التعاون الخليجي هو السبيل لمواجهة التحديات، من خلال تجديد الثقة بين أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، بأن يتجاوزوا هذا الخلاف، وأن يبدؤا بفتح صفحة جديدة للعلاقات ما يمكنهم من التفرغ

[1] http://www.al-watan.com/news- NOV 30, 2017،نفس المرجع

[2] - https://www.nmisr.com10:20تصفح05مارس2018على الساعة

لمواجهة تحديات عدة ومتصاعدة في هذه المرحلة ، مؤكداً أن الوساطة الكويتية لم تفشل وهناك محاولات واجتهادات من الولايات المتحدة لإيجاد حلاً سريعاً لهذه الأزمة .[1]

كما دعت الكويت إلى التهدئة الإعلامية بشأن الأزمة الخليجية، معربة عن التطلع إلى أن نرى إعلاماً متزناً وواقعياً وذا مصداقية ولدينا كل الثقة بإعلامنا للوصول إلى هذه المرحلة وأن يحقق لنا هذا الطموح والأمل . كما أكدت الكويت موقفها المبدئي حيال هدا الخلاف الهادف إلى التهدئة بدلا من التصعيد، وإلى الحوار البناء بدلا من القطيعة.

حيث أن ما تحقق لجهود دولة الكويت من نجاح في التهدئة كان نتيجة تفهم الأشقاء خطورة استمرار ذلك الخلاف وانعكاساته المهددة للأمن والاستقرار في المنطقة.

وصرح أمير الكويت أن دولة الكويت تابعت بيان الدول الأربع التي تحاصر قطر- والذي يعكس حرص الأشقاء على وضع حد لذلك الخلاف ، حيث صرح أمير الكويت بأن الحل العسكري كان مطروحا منذ بداية الأزمة، ولكن تمكنت الكويت بفضل وساطتها من تعطيله، فقد أعرب الشيخ عن أسفه لرؤية البلدان الشقيقة تتخذ مثل هذا القرار الراديكالي. كما كشف أمير الكويت عن استغرابه من المستوى الخطير الذي بلغته الأزمة مذكرا أن زيارة ترامب للرياض في أواخر ماي الماضي دارت في أجواء مشحونة، ولكنها لم تترك أي مؤشر على وجود هذا التصعيد . ويأتي هذا التصريح عقب إعلان الدول التي تحاصر قطر في بيان لها أنها تأسف لما قاله أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح عن نجاح الوساطة الكويتية بوقف التدخل العسكري.[2]

في الواقع، ومن المؤكد أن هذه التصريحات التي نطق بها الأمير، بنبرة دبلوماسية بعض الشيء، تعتبر نقطة تحول في المعادلة الإستراتيجية للخليج ، حيث غادرت فيها الكويت موقع الوساطة في الأزمة لتقف إلى جانب قطر بشكل أغضب اللجنة الرباعية، التي لم تتردد كثيرا لترد بعد ساعات من عقد المؤتمر الصحفي ببيان عبّرت فيه عن أسفها لتصريح أمير الكويت أن وساطته قد منعت التدخل العسكري .[3] و ما أثار الانتباه هو تغير موقف الكويت، التي كانت من المفروض أن تقوم بدور الوساطة في الأزمة، فقد خرجت هذه الدولة عن صمتها وحيادها لتبدي بتصريحات جريئة ومدهشة ، بعد تصريح أمير الكويت خلال مؤتمر صحفي مع نظيره دونالد ترامب أن قطر تواجه مطالب، ما كانت لتوافق عليها الكويت لو كانت مكانها ، و من الأسباب التي دفعت أمير الكويت صباح الأحمد الصباح إلى إلقاء هذا الخطاب ، هو التراخي الذي عاينه في التجربة الأخيرة، والعناد الكبير لجيرانه. فمنذ بداية الأزمة لم يدخر الأمير جهدا، وزار عواصم دول الخليج سعيا في

1 https://www.netotrade.ae 10:35 تصفح05مارس2018علىالساعة

2 https://www.nmisr.com،نفس المرجع

3 http://www.alhayat.com.13:50 تصفح في 05مارس2018على الساعة

الوساطة، على الرغم من تقدمه في السن. ولكن، لم تزدد الأوضاع إلا تعقيدا، ليجد مجلس التعاون الخليجي نفسه على شفا الانهيار[1].

المطلب الأول: موقف سلطنة عمان من أزمة الخليجية

تعتبر سلطنة عمان من الدول العربية التي احتفظت دوماً بعلاقاتها مع أطراف في كثير من نزاعات المنطقة بصرف النظر عن الضغوط الإقليمية والعربية والخليجية ،إذ أن هناك من يعتبرها أكثر من مجرد سويسرا العرب، وهذا الوصف ليس بسبب استحواذ السلطنة على بنوك عالمية وأرصدة أو احتياطات بالمليارات إنما لامتلاكها موقفها الحيادي الذي دأبت على انتهاجه وهو ما ميزها عن محيطها وامتدادها الخليجي . فللدبلوماسية ال عمانية أضحت محطة واضحة للجميع، تعمل على مدّ الجسور بين الأطراف وتجمع ما بين التناقضات وترصّ صفوفها دائماً للبحث عن حلول على المستوى الإقليمي أو العالمي ، فهي بلد تتمتع باستقلالية كبيرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، وتتبنى رؤية سياسية مختلفة تتمثل في الابتعاد عن سياسات المحاور والاصطفاف وفي أحيان الانعزال عنها ،و الموقف الذي سجلته عمان كان أساسيًا في إفشال الأزمة الخليجية وتخفيف التصعيد من المحور الرباعي الذي فرض عقوبات على قطر حيث ظل موقف سلطنة عمان علامة استفهام كبيرة في كثير من المواقف والأزمات الخليجية التي مرت بها المنطقة، وهو ليس بالغريب على عمان إذ أن الحياد هو موقفها تجاه العرب في الأزمات الإقليمية التي اعتادت السلطنة الظهور فيها بصورة دبلوماسية محاولة كسب كافة الأطراف[2].

وفي ظل تصاعد الأزمة مع قطر وتباين الآراء يرى محللون سياسيون ومراقبون أن على عمان مراجعة مواقفها وسياستها مع الأشقاء بدول الخليج إزاء الأزمات المشتركة في المنطقة، فيما رأى آخرون أنها الوحيدة التي أجادت التعاطي مع عالم السياسة الخارجية طيلة السنوات الماضية دون انحراف. وسط رفض دول الخليج لسياسة عُمان الحيادية تجاه الأشقاء من اعضاء دول مجلس التعاون يشيد آخرون بتعاطيها مع الأزمات الخليجية بدبلوماسية ورغبتها في عدم التورط في مختلف النزاعات.

وفي الأزمة القطرية لم يعلن رسمياً عن وساطة عمانية، وعلى الرغم من أن عمان كانت لها دور أقل وضوحا في المفاوضات بشأن الأزمة القطرية من الكويت، فقد نشطت مسقط في القيام بجهود الوساطة في أزمة مجلس التعاون الخليجي.[3]

وقد رحبت سلطنة عمان بالنقل البحري القطري من خلال موانئها، وأعادت توجيه الملاحة الجوية إلى قطر من خلال مطاراتها ومجالها الجوي بمساعدة الطيران العماني ، حيث اعتبرت قطر منذ أسابيع عديدة السلطنة بوابة جديدة للدوحة، وأكدت أن ميناء "صحار" سيحل بدلا

---

1 http://www.bbc.com تصفح في05مارس2018على الساعة14:30

2 - https://arabic.sputniknews.com تصفح في21مارس2018على الساعة 19:00

3 خديجة العثمان، محللون يناقشون مواقف مسقط في الأزمات الخليجية،http://elaph.com ،تصفح 21مارس2018على الساعة20:54

من ميناء "جبل علي" في دبي الإماراتية ، والتي أعادت حركة الملاحة والشحن في ميناء "صحار" العماني، التي دوما ما يكون في تباطؤ كبير خلال فترة الصيف، لكنها هذا العام شهدت رواجا كبيرا، بسبب الحصار المفروض على الموانئ البحرية القطرية.[1]

رغم أن الظاهر للعيان أن سلطنة عمان، خارج الخلاف الدائر بين السعودية والإمارات والبحرين مع قطر، إلا أنها حاليا تساعد الدوحة على مواجهة هذا الحصار، وتحقق فوائد اقتصادية عديدة من تلك الأزمة" ، ولم يتوقف الأمر عند الملاحة البحرية، بل أيضا استغلت مسقط تلك الأزمة، لزيادة رواج الملاحة الجوية بالنسبة لها ، إذ إنه في بداية الأزمة تم منع الخطوط الجوية القطرية من دخول المجال الجوي السعودي، ولكن الدوحة استأجرت أسطول طائرات عماني، ونجحت في نقل كافة الركاب العالقين من ميناء جدة إلى الدوحة، وهو ما حقق مكاسب اقتصادية كبيرة لعمان ،حيث نظمت مسقط مؤخرا أيضا حدثا ومؤتمرا كبيرا استضافت فيه نحو 150 مستثمر قطري، وأبرمت معهم عدد هائل من الصفقات.

وللإشارة إلى أن العلاقة بين عمان وقطر يسودها الهدوء وبعيدة عن الاحتقان أو أي مشاكل في الأعوام الماضية، وتعتبر البلدان شريكان متفاعلان في كل المجالات إلا أن ثقل العلاقات السياسية والاقتصادية القطري كان متوجهًا نحو الإمارات والسعودية بشكل أكبر من عمان، إلا أن هذا الثقل سيميل لصالح كل من الكويت وعمان بعد قطع الدول الثلاثة الخليجية علاقاتها مع قطر، فعوضًا عن دخول عمان في خط الأزمة مع قطر آثرت الحكومة العمانية تعزيز العلاقة الاقتصادية مع القطريين والمنافسة لتكون إحدى الأسواق البديلة التي فقدتها قطر مع جيرانها المقاطعين، حيث بدأت الشركات العمانية تصدير المنتجات الغذائية وغير الغذائية إلى الدوحة وافتتح خطان ملاحيان تجاريان بين البلدين (بين ميناء حمد وميناء صحار العماني)، وأبدت شركات عمانية عديدة على الفور استعدادها لتوريد المنتجات الغذائية إلى السوق القطرية، ومن جهتها بدأت العديد من الشركات القطرية اتصالاتها مع شركات عمانية من أجل استيراد البضائع منها.

وقد شمل التعاون والتبادل بين قطر وعمان عدة اتفاقيات لسماح لمواطني الدولتين بالدخول للبلدين بالبطاقة الشخصية بديلًا عن وثيقة السفر الدولية ، إذ تشكل واردات قطر من كل من السعودية والإمارات والبحرين 89% من إجمالي وارداتها من الدول الخليجية، فيما يشكل الباقي 11% لكل من عمان والكويت، ومن هنا أدركت عمان مدى أهمية تعزيز علاقتها التجارية مع قطر.[2]

و قد علل مسؤول عماني ، الموقف السلطنة من الأزمة القطرية قائلة أنه على الرغم من أن الظاهر للعيان أن سلطنة عمان خارج الخلاف الدائر فيما بين المملكة ، و الإمارات

[1] خديجة العثمان، نفس المرجع .

[2] https://www.noonpost.org.21:20 تصفح في 21مارس 2018على الساعة

بالعلاوة إلى البحرين مع قطر إلا أنها تعمل على مساعدة الدوحة على مواجهة هذا الحصار بل ، و تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية من هذه الأزمة .

بالإضافة إلى سياسة السلطنة المنفتحة على العالم وإيران في المقدمة عدو السعودية اللدود إذ قامت عمان برعاية مفاوضات الاتفاق النووي بين دول الخمسة زائد واحد مع إيران، وتربطها بإيران علاقات اقتصادية وسياسية جيدة، بالإضافة إلى أنها لم تشارك في الحرب على اليمن وتتميز ببيئة متباينة ثقافيًا ودينيًا عن الخليج، وهذه كلها عوامل جعلتها غير قابلة للابتزاز في الأزمة الخليجية، بينما اكتفت بإرسال وزير خارجيتها ابن علوي إلى كل من قطر والكويت وامتدحت جهود الوساطة الكويتية في حل الأزمة. وهدا ما ذهب إليه العديد من المحليين السياسيين في رؤيتهم للموقف العماني من الأزمة إذ قد رأى الكثيرين منهم أن سلطنة عمان خشيت من الوقوف في صف المملكة في هذه الأزمة نظراً لقلقها من أن تكون هي التالية هذا إذ ما أخذ في الاعتبار امتلاك السلطنة في الأصل لعلاقات طيبة مع إيران مثال الدوحة[1].

وفي ظل تصاعد الأزمة مع قطر وتباين الأراء يرى محللون سياسيون ومراقبون أن على عمان عليها مراجعة مواقفها وسياستها مع الأشقاء بدول الخليج إزاء الأزمة المشتركة في المنطقة، وسط رفض دول الخليج لسياسة عُمان الحيادية تجاه الأشقاء من أعضاء دول مجلس التعاون[2]

[1] - http://akhbar-alkhaleej.comتصفح21مارس2018على الساعة21:30

[2] - خديجة العثمان ،نفس المرجع.

الفصل الثالث: مواقف الإقليمية والدولية من أزمة الخليج 2017 واستشراف لما آلاتها

المبحث الأول: مواقف الإقليمية من أزمة قطر2017

(دول العربية- إيران - تركيا)

المبحث الثاني: مواقف الدولية (الو.م.أ – الإتحاد الأوروبي)

المبحث الثالث: سيناريوهات المتوقعة للأزمة الخليجية

المبحث الأول: مواقف الإقليمية من أزمة قطر 2017(دول العربية-إيران- تركيا)

المطلب الأول: موقف الدول العربية من الأزمة الخليجية

يبدو أن الأزمة الناجمة عن فرض الحصار على دولة قطر كاشفة لأمراض مزمنة يعاني منها الجسد العربي كله، وليس فقط مجلس التعاون الخليجي، إذ أنها أزمة لا تخص مجلس التعاون الخليجي بأكثر مما تخص جامعة الدول العربية، حيث تعد جامعة الدول العربية هي التنظيم العربي الأم الذي يضم في عضويته جميع الدول العربية، بما فيها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نفسه، فضلا عن أن العضوية في جامعة الدول العربية تسبق من ناحية أخرى، عضوية مجلس التعاون الخليجي بزمن طويل، وهي حقيقة ينبغي أن نذكرها جميعا بأن الجامعة العربية هي الأصل وأن مجلس التعاون الخليجي هو الفرع.

كما أن الحصار المضروب حول دولة قطر لم يفرض لا بقرار من مجلس التعاون الخليجي ولا بقرار من مجلس جامعة الدول العربية، وإنما بقرار من بعض الدول الأعضاء ولأن قرارات مجلس التعاون الخليجي تتخذ بإجماع الدول الأعضاء، باستثناء الدولة المستهدفة، والتي يفترض كقاعدة عامة ألا تشارك في التصويت، فقد استحال على الدول الراغبة في فرض الحصار على قطر أن تسعى لاستصدار قرار بهذا الشأن من مجلس التعاون الخليجي، نظرا لإدراكها استحالة تأمين موافقة دولتي الكويت وسلطنة عمان ، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن حجم الضعف الكامن في مؤسسات وآليات صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي لا يقل بأي حال من الأحوال عن مثيله في جامعة الدول العربية.

فلم يكن غريبا أن تصاب جامعة الدول بشلل تام يجعلها عاجزة عن القيام بأي دور له قيمة للتأثير على مسار أزمة حصار قطر ، فبالرغم من مرور أكثر من شهور على اندلاع هذه الأزمة، ما تزال جامعة الدول العربية في حالة غيبوبة. وباستثناء تصريحات هنا وهناك أدلى بها أحمد أبو الغيط، من قبيل التعبير «عن الأسف لوصول الأمور إلى هذه النقطة» أو عن «الأمل في تجاوز الأزمة قريبا» و«مناشدة الأطراف المعنية التمسك باتفاق 2014» وكلها تصريحات لا تسمن ولا تغني من جوع، فلم يتمكن الأمين العام لجامعة الدول العربية من التقدم بأي مبادرة تستهدف احتواء أو حلحلة الأزمة[1]

[1]- حسن نافعة، http://www.al-watan.com/Writer/id/6607 JUL 06, 20171 تصفح في 05أفريل 2018على الساعة 15:55.

وأكد أبو الغيط، أن دولة قطر لا تزال عضوا في الجامعة العربية ولها مسؤولياتها وواجباتها وحقوقها كاملة .، كما أعرب أبو الغيط عن دعم الجامعة العربية للجهود التي يبذلها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من أجل التوسط بين قطر والرباعية المقاطعة، أي السعودية والإمارات والبحرين ومصر، مؤكدا أن أمله معقود على أن تتوّج هذه المساعي بالنجاح[1].

حيثاختلفت المواقف العربية بين مؤيد ومساند للسعودية وحلفائها تجاه حصار قطر ووسط الأزمة الحادة التي تعيشها منطقة الخليج اختلفت مواقف الدول العربية تجاه هذه الأزمة.

فللجزائر والمغرب وتونس اتخذت موقف الحياد رسميا فيما انساقت كل من موريتانيا وليبيا إلى جانب السعودية.

فحين أن ليبيا منذ البداية انخرطت حكومة شرق البلاد في مقاطعة قطر، ويقول المحللون بان هذا الموقف غير مفاجئ نظرا للتأثير الكبير الذي تمارسه الإمارات على طرابلس، حيث صرح وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، المنبثقة عن مجلس النواب محمد الدايري ان "بلاده قررت قطع علاقاتها مع دولة قطر تضامنا مع أشقائنا في البحرين والسعودية والإمارات العربية ومصر ." كما اتهم الدايري قطر "الاعتداء المتكرر على كرامة الشعب الليبي بعد ثورة 17 فيفري"، مؤكدا أن هذه السياسة التي مارستها الدوحة على الشعب الليبي لطالما أغضبت الشعب الليبي.

كما اصطفت موريتانيا إلى جانب ليبيا وساندت الدول العربية من خلال إعلان وزارة خارجيتها مقاطعة قطر، ويأتي موقف موريتانيا بعد مستوى العلاقات الرفيع الذي طورته مع السعودية منذ احتضانها القمة العربية السنة الماضية، فالرياض منحت دعما ماليا وسياسيا لنواكشط.

أما تونس فقد فضلت الصمت والحل الدبلوماسي وقال وزير خارجيتها خميس الجهناوي "نأمل أن يمكن حصر هذا. ونتمنى تجاوز الخلافات في منطقة الخليج وأن يتوصل الإخوان في الخليج الى حل يرضي جميع الأطراف، فلا نريد مزيدا من التفرقة".

فحين أن الجزائر التي تلعب دورا استراتيجيا في المنطقة والتي لطالما لعبت ورقة الوساطة الديبلوماسية في حل الأزمات حافظت على موقفها التقليدي وهو الحياد والابتعاد عن مواقف الخليج ومنها السعودية. وكان بيان الخارجية واضحا إذ دعت الحكومة إلى "ضرورة التزام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الوطنية في جميع الظروف.[2]

---

[1]- حسن نافعة، نفس المرجع .

[2]- نادر عبد الرؤوف،https://arabic.rt.com/middle_east .تصفح في05مارس2018على الساعة 16:05

أما المملكة المغربية، التي تعتبر الحليف الرئيسي لدول الخليج في المغرب العربي، لم تنساق وراء الحملة السعودية ، و التزام الرباط الحياد في أزمة قطر مع باقي دول الخليج رسميا غير انه وقفت إلى جانب الدوحة من خلال إرسال المساعدات الغذائية خلال شهر رمضان الماضي.

فحين أن مصر الدولة غير الخليجية الوحيدة التي دخلت مع السعودية والإمارات والبحرين في التحالف الرباعي ضد الممارسات القطرية الداعمة للإرهاب ، حيث قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وغلق المجال الجوي والموانئ البحرية أمام كافة وسائل النقل القطرية، حسابات عدد كبير من المصريين العاملين في قطر
وأمهلت مصر، السفير القطري 48 ساعة لمغادرة البلاد بعد إعلان القاهرة قطع علاقاتها مع الدوحة، بحسب بيان لوزارة الخارجية[1].

المطلب الثاني : موقف إيران من الأزمة الخليجية

تعتبر الأزمة الخليجية الراهنة مختلفة و تصعيداً خطيراً جداً، في منطقة الشرق الأوسط فبالرغم من أنها أزمة لم تدر رحاها على أرض إيرانية، إلا أنها لا تكاد تفارق يوميات ولحظات الأزمة التي تعصف بالبيت العربي الخليجي منذ 5 جوان الماضي .

ولعل أهم ما يميز الدبلوماسية الإيرانية هو سياسة الن فس الطويل، والهدوء والنظر بعيدا إلى الأمام، ولذلك تعاملت طهران مع الأزمة - منذ لحظاتها الأولى- بضبط دبلوماسي عالٍ فدعت إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية لحل المشاكل البينية على لغة التهديد والحصار.[2]

كما أدركت طهران أن المشكلة ليست مجرد أزمة علاقات عابرة وإنما هي أعقد من ذلك فقد تبين من قائمة المطالب الـ 13 المسربة لدول الحصار أن الأزمة خطيرة للغاية حيث هناك سعي لإدخال نمط جديد من الوصاية والهيمنة في العلاقات الإقليمية على حساب سيادة الدول والتأثير في قراراتها الوطنية، ولهذا وجدت طهران نفسها على حد قول المثل العربي "مكره أخاك لا بطل" ، تنتقل من مربع الدبلوماسية المرنة إلى مربع الوقوف إلى جانب دولة قطر بقوة، كما جاء على لسان أكثر من مسؤول إيراني رفيع المستوى ، ذلك أن طهران باتت ترى أن أي فرصة لنجاح دول الحصار في مواجهة الدوحة، ستشجع تلك الدول على ترسيخ هذا المبدأ الشاذ في العلاقات الإقليمية ، ومن جهة أخرى فإن دولا خليجية أخرى تتمتع مع إيران بعلاقات جوار حسنة معها مثل الكويت وسلطنة عمان، قد تصبح عرضة للحصار والقطيعة بناء على الرغبات السعودية.

[1] - https://arabi21.com.16:15 تصفح في 05مارس2018 على الساعة

[2] صابر كل عنبري /http://www.aljazeera.net. تصفح في 06أفريل 2018على الساعة 15:10

حيث ظهر الموقف الرسمي الإيراني تجاه الأزمة الخليجية مرتكزًا على ما وصفها المتحدث باسم الخارجية الإيرانية «بهرام قاسمي» بأنها ثوابت، ترى من خلالها طهران أنّ الأزمة الخليجية لا تصب في مصلحة أحد خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من أزمات عديدة، فالتوتر حسب إيران يهدد مصالح الجميع من دون استثناء.[1]

من هنا بنت طهران موقفها من حصار قطر فأصدرت بياناً تدعوا فيه أطراف الأزمة إلى الحوار ورفع الحصار، وعددته في نقاط كان أبرزها:

- ❖ تطالب إيران دول الجوار بأخذ العبرة من التجارب المرة التي مرَّت على المنطقة وذلك بالابتعاد عن العواطف وتحكيم العقلانية والمنطق، وضبط النفس إلى أبعد الحدود، في سبيل تقليل حدة الصراع والحركة باتجاه تهدئة الأوضاع.
- ❖ سبيل حل الأزمة بين دول الحصار وقطر، لا يكون إلّا عبر الطرق السياسية والسلمية والحوار الشفاف والصريح
- ❖ استخدام العقوبات كأداة هو مذموم ومنبوذ وغير مقبول.
- ❖ على الجميع احترام السيادة الوطنية ووحدة أراضي الحكومات المستقلة ويجب عدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام الحدود المعترف بها دوليًّا، وهذا يعد أصولًا أساسية وجوهرية في الحقوق والعلاقات الدولية[2].

كما أن لإ يران خلافاتها مع قطر منذ اندلاع الأزمة السورية، وفي الأزمة السعودية الإيرانية عام 2016 ، وقفت قطر إلى جانب الموقف السعودي فخفضت مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى طهران ، لكن إيران قررت أن تضع هذه الخلافات جانباً معلنة استعدادها لتزويد قطر بكل ما حرمه منها جيرانها العرب ، وعليه فتحت إيران مجالها الجوي أمام عبور الطائرات من وإلى قطر، ثم أعدت موانئها البحرية لا سيما ميناء بوشهر لإرسال المواد الغذائية واحتياجات السوق المحلي القطري ، مما نشأت الفرصة الإيرانية بسبب الإجراءات التي فرضتها دول الحصار على قطر فأغلقت حدودها البرية والجوية فكان الفضاء والبحر الإيرانيان هما البديل الأقرب والأسهل ، ومن جهة أخرى فإن الأمر في ميزان المصالح المشتركة لا يخلو من فرصة ثرية لإيران سياسياً واقتصادياً بتعزيز العلاقة مع الجارة قطر، فإيران وقطر وغيرهما باتوا يعرفون أن العلاقات الإيرانية القطرية ليست سببا رئيسيا للأزمة الخليجية، وأن إقحام إيران هنا ليس إلا شماعة باتت تستخدم لأغراض مختلفة منها تصفية الحسابات السياسية الخليجية البينية، إضافة إلى ما يراه

[1] تصفح 06أفريل2018 على الساعة15:20http://akhbar-alkhaleej.com

[2] -.http://akhbar-alkhaleej.comنفس المرجع.

المحللون الإيرانيون خطوة للتغطية على عملية التطبيع مع "إسرائيل"، وكذلك ضرب من يعترض قطار الثورات المضادة في المنطقة.[1]

كما وجدت طهران في الأزمة الخليجية فرصة ذهبية لتقوية اقتصادها بعد العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين سنة 1979، ومع إعلان دول السعودية ومصر والإمارات والبحرين القطيعة مع قطر وفرض حظرٍ عليها، لاحت لطهران هدية ثمينة قال عنها رئيس اتحاد المصدرين الإيراني " محمد لاهوتي": «إنّ قطر لا يمكنها تفعيل علاقاتها التجارية إلا عبر إيران، وهذا يخلق فرصة مهمة جدًا لإيران من الناحية الاقتصادية»

ونخلص القول أن الأزمة الخليجية غيرت وجهة الرياح بما تشتهي السفن الإيرانية وأنتجت تطورات وتفاعلات معقدة للغاية، ليست في صالح البيت العربي الخليجي. كما أن الشماعة الإيرانية التي تحاول دول وقوى عربية ودولية توظيفها لتمرير قرارات وإجراءات ضد معارضيها فقدت فاعليتها ولم تعد تجدي نفعا .[2]

المطلب الثالث: موقف تركيا من الأزمة الخليجية

في خطوة فاجأت الجميع ، بما فيها تركيا فمنذ الساعات الأولى للأزمة الخليجية بلورت تركيا موقفا واضحا ومتقدما إلى جانب قطر، والذي تبلور في عدة مسارات فقد سارعت في الساعات الأولى إلى فتح جسر جوي يحمل المواد الغذائية إلى الدوحة، كسراً للحصار الاقتصادي وتخفيفا للضغوط عليها كما دعت أنقرة إلى التعامل مع الأزمة القطرية بحكمة وعقلانية وعبر الحوار للوصول إلى حل سياسي سلمي، في الوقت الذي كان فيه مخاوف حقيقية من سيناريوهات كارثية، مثل محاولة ترتيب تدخل عسكري ضد قطر.

كما أكد أردوغان وقوف بلاده إلى جانب قطر بتصريحات كثيرة وحاسمة في نفي تهمة الإرهاب عنها، كما أكد أن البلدين يعملان معا لمواجهة المنظمات الإرهابية وفي مقدمتها داعش.

وبالرغم من موقفها الواضح إلى جانب حليفتها قطر، حافظت تركيا على مساحة مقبولة من الحياد، والتأكيد على الحل السلمي، مما سمح لها بهامش للعب دورًا في الأزمة.

فحين أن الخطوة التركية الأهم تتمثل في موافقة البرلمان التركي على إرسال جنود إلى قطر وفق اتفاقية التعاون العسكري المبرمة بين الطرفين سنة 2015، وهو التصويت الذي سرعه حزب العدالة والتنمية الحاكم في رسالة سياسية بارزة الدلالة والتأثير [3].

2- عبد القادر بن مسعود ، https://www.sasapost.com/iran، 16 سبتمبر 2017 ، تصفح في 07أفريل 2018على الساعة 10:30.

[2] عبد القادر بن مسعود، نفس المرجع .

[3] - http://www.aljazeera.net تصفح في 07أفريل2018على الساعة 11:40

كما أن ا لموقف التركي يتسم حاليا بالتريث، وعدم الاستعجال في التدخل في المشاكل بين الأشقاء، وحث الأطراف على حل الأزمة من خلال الحوار، أملا في أن تنتهي الأزمة في أسرع وقت وقبل أن تتفاقم أكثر، وأن تنجح جهود الوساطة التي يقوم بها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وغيره.

كما أن تركيا لا يمكن أن تقف إلى جانب الجبهة التي تسعى إلى محاصرة قطر، ولا يمكن أن تتفرج على الأزمة محايدة، لأن الدوحة من أبرز حلفاء أنقرة في المنطقة، ورؤى البلدين ومواقفهما من الملفات الساخنة شبه متطابقة، كما أن قطر أميرا وحكومة وشعبا كانت أول من وقف إلى جانب إرادة الشعب التركي حين تعرضت لمحاولة الانقلاب قبل حوالي سنة.

حيث أن تركيا، مثل قطر، وقفت إلى جانب مطالب الشعوب الثائرة منذ انطلاق شرارة الربيع العربي، ورفضت الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الشرعي المنتخب في مصر محمد مرسي، ولا ترى جماعة الإخوان المسلمين ولا حركة حماس منظمات إرهابية .

وكل هذه المواقف المشرفة هي أبرز أسباب المحاصرة التي تبذل الرياض وأبو ظبي قصارى جهودهما لفرضها على قطر.[1]

المبحث الثاني:مواقف الدولية (الو.م.أ – الإتحاد الأوروبي) :

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الخليجية:

تأتي الأزمة الخليجية بعد أيام من زيارة تاريخية ل رئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السعودية، أسفرت عن توقيع اتفاقيات مختلفة بقيمة 400 مليار دولار، وقمة إسلامية - أمريكية، حيث أجلست السعودية قادة الدول الإسلامية أمام ترامب، الذي حاضر فيهم لنحو 30 دقيقة عن محاربة الإرهاب وكيف يكون الإسلام المعتدل ، كما تحظى قطر بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، فهي تعتبر من كبرى الدول المصدرة للغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه الكثير من الصناعات في العالم الغربي. كما أن قطر تضم قاعدة العديد الجوية، والتي تعتبر أحد أهم وأكبر القواعد الأمريكية في المنطقة وتضم مقر ما يسمى بالقيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية.[2]

كما أن قطر تربطها بالإدارات الأمريكية المتعاقبة علاقات ودية ، بالرغم من هذه الأهمية، تبقى السعودية الحليف الأكثر أهمية لأمريكا تاريخياً وعسكرياً واقتصادياً ، بعد فرض دول خليجية وعربية، وفي مقدمتها السعودية والإمارات والبحرين ومصر، حصاراً على قطر متهمة إياها بدعم حركات الإرهاب وبمحاولة "شق الصف" الخليجي، إلى جانب التحريض على جيرانها الخليجيين وإقامة علاقات مع إيران، التي تعتبرها السعودية عدواً

[1] https://arabic.rt.com/middle_east 12:55 تصفح في07أفريل2018على الساعة

2http://www.dw.com.15:10 تصفح 25أفريل2018على الساعة

لها، وفي سياق الأزمة صرحت الولايات المتحدة الأمريكية ، في بادئ الأمر على لسان رئيسها "دونالد ترامب " بأن مقاطعة قطر مؤشر جيد، ذلك أن "التلميحات تشير إلى قطر" في موضوع دعم الإرهاب. لكنه عاد وأعلن بعد ذلك بخمسة أيام عن صفقة لتوريد طائرات مقاتلة من طراز "إف 15" لقطر بقيمة 12 مليار دولار ، لكن الذي حدث بعد ذلك أن وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون عبر عن موقف يعتبر نقيضا لموقف ترامب إلى حد كبير، حين انتقد مقاطعة قطر، واعتبر في تصريحات عدة أن قطر تبذل جهودا كبيرة في مكافحة الإرهاب، ودعا إلى رفع المقاطعة عنها وشدد "تيلرسون" على ضرورة عمل جميع الأطراف من أجل الوصول إلى حل سلمي ودبلوماسي لهذه الأزمة[1] .

كما أنأهم إنجاز حققه "تيلرسون" في المنطقة، من وجهة النظر الأمريكية، هو التوقيع على مذكرة تفاهم مع قطر للتعاون في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه .

لكن نبأ توقيع مذكرة التفاهم، التي كانت واشنطن تأمل في أن تشكل الخطوة الأولى على طريق نزع فتيل الأزمة، بدا وكأنه صب الزيت على النار من منظور الدول الأربع التي أصدرت بينا مشتركا اعتبرت فيه الاتفاق "خطوة غير كافية[2].

وهناك من يعتبر أن الأزمة أصبحت في طريق مسدود بسبب المواقف الأمريكية المتضاربة والمتناقضة التي يسمعها الفرقاء، حيث أنه من الصعب جدا أن تحل الخلافات والصراعات بين الحلفاء، إذا كنت عاجزا عن حل الخلافات والصراعات في أوساط الإدارة الأمريكية نفسها[3].

وعلى الرغم من أن الخطاب السائد في الدول الأربع المقاطعة لقطر في الوقت الحاضر هو اعتبار أنها «أزمة صغيرة جدا» لا تستحق كثيرا من الاهتمام، إلا أن الأزمة قائمة ومستمرة كما حدث تطور مهم يتعلق في جانب منه بالأزمة، هو إقالة وزير الخارجية الأمريكي تيلرسون، الذي كان منحازا عمليا إلى قطر في الأزمة ، وتعيين وزير جديد هو "مايك بومبيو" ، ومن المعروف أن علاقته وثيقة للغاية بترامب وهذا عنصر مهم في تحديد مستقبل أزمة قطر على ضوء مواقف ترامب المعروفة والمعلنة من الأزمة، والتي تختلف إلى حد كبير عن مواقف تيلرسون، فبومبيو يعتبر السعودية من أكبر الحلفاء الموثوقين لأمريكا، وكان ملفتا ان أول ما فعله حين تم تعيينه مديرا للمخابرات الأمريكية، أنهقام بزيارة للسعودية والتي تعتبر عكس مواقف تيلرسون الذي لم يكن يحمل ودا كثيرا للسعودية ودول مقاطعة قطر عموما، ودأب على توجيه الانتقادات إلى هذه الدول وموقفها، كما في تصريحات عدة انتقد السعودية لاعتبارات أخرى بعيدا عن الأزمة.

---

[1]- عبد الله حاتم، http://alkhaleejonline.net- .تصفح في 25أفريل2018على الساعة 15:30

2 - نفس المرجع.http://www.dw.com

3 - تصفح في 25أفريل 2018 على الساعة 21:54.http://www.bbc.com

فحين لُ قطر وضعت كل رهاناتها على أمريكا لإخراجها من الأزمة وإنقاذها من ورطتها تحديدا، حيث راهنت قطر على تيلرسون وعلى موقفه المنحاز إليها، وعلى محاولاته الدؤوبة للضغط على الدول المقاطعة وتمييع القضية، حيث أن إجماع في أوساط المحللين على ان رحيل تيلرسون يمثل خسارة فادحة لقطر. السبب معروف بالطبع وهو ان تيلرسون كان عمليا متواطئا مع قطر، وكان له موقف مختلفة عن موقف ترامب .[1]

إلا أنه رغمرحيل تيلرسون، ورغم أن مواقف الوزير الجديد مختلفة فإنه لن يحدث تغيير كبير ملموس في الموقف الأمريكي من الأزمة، فصحيح أننا على الأرجح ل م نرى مع الوزير الجديد تصريحات أمريكية منحازة إلى قطر أو منتقدة لدول المقاطعة كما كان يفعل تيلرسون، لكن على الأرجح لن يتجاوز الأمر هذا ، لأن المعيار الأساسي لتغير الموقف الأمريكي هو أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطا على قطر لدفعها إلى قبول مطالب دول المقاطعة وبالتالي إنهاء الأزمة وهذا لن يحدث ، ولن تمارس أمريكا ضغوطا على قطر ، وسيظل الموقف الأمريكي في جوهره على ما هو عليه ، أي التذرع بوحدة مجلس التعاون وأهميتها والدعوة إلى قمة ترعاها أمريكا لحل الأزمة، وهي رؤية تعني في جوهرها دعوة الدول الأربع لتقديم تنازلات قبل قطر.

وعلى العموم، الصورة سوف تتضح أكثر بعد الزيارات التي يقوم بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، وأيضا أمير قطر لأمريكا وما سوف يجري خلالها ، لأن الولايات المتحدة جزء من الأزمة مع قطر وجزء من حلها أيضاً[2] .

1السيـد زهـره أمريكا وأزمة قطر..http://akhbar-alkhaleej .com ، تصفح في 25أفريل2018على الساعة 22:10.

[2]السيـد زهـره،نفس المرجع

المطلب الثاني : موقف الإتحاد الأوروبي من الأزمة الخليجية

يعتبر الخليج شريك أساسي واستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي الكبرى، فرنسا وألمانيا وبريطانيا. حيث تتنوع أنماط العلاقات بينها تحت الأطر الاقتصادية، والتبادل، والتعاون الأمني والعسكري على اختلاف حجم شراكات الدول الثلاث الكبرى مع نظائرها في الخليج وتحديداً أطراف الأزمة الخليجية الحالية السعودية والإمارات من جانب، وقطر من جانب آخر.

وطبقاً لما يمكن رصده من مواقف وتصريحات وتحركات أوروبية، سواء على مستوى الهيكل التنظيمي للاتحاد أو على مستوى الدول منفردة، ينتج عنه بيان الخط العام للتوجه الأوروبي ومدى قدرته على التدخل الإيجابي أو السلبي، ومن ثم تأثر مصالحه والتي هي بالأساس هي المحرك الأول له .[1]

تعدألمانيا الدولة المحورية الكبرى في أوروبا، حيث بدت أولى الدول الأوروبية استجابة للأزمة الخليجية، وصدرت خطابها بالحياد وعدم تغليب كفة أحد الطرفين لاسيما أنها شريك تجاري لكلٍ من قطر والسعودية والإمارات. ففي بداية الأزمة استقبلت وزيري الخارجية القطري والسعودي، واستمعت للطرفين، داعية للحوار، وعرضت في أول الأمر الوساطة غير أن الأمر اتسم بوجود مواقف مختلفة بين المعارضة الألمانية والحكومة الاتحادية. كل منهم له رؤيته اتجاه قطر والسعودية بالخصوص، إذ لم تقتنع المعارضة الألمانية باتهام دول المقاطعة لقطر ، معتبرة مزاعم السعودية حول تمويل قطر للإرهاب أمراً مشكوكاً وهو الاتهام الذي وجهته المعارضة الألمانية للسعودية، وبنت عليه عدم اقتناعها بمزاعم السعودية في تمويل قطر للإرهاب.

لم تتوقف ألمانيا عند الجهود الدبلوماسية فقط، بل تعدت كونها على الحياد إلى تبنيها موقفاً أقرب إلى دعم قطر، مترجمة ذلك الدعم اقتصادياً بصفقة الأبقار الألمانية في الأسبوع الثاني من جويلية 2017، حيث يعتبر موقف ألمانيا له عدة أسباب يمكن من خلالها ترجمته، برزت تدريجياً من رفضها مزاعم السعودية مروراً بعرض الوساطة ودعم وساطة الكويت، إلى وصول أول دفعة من الأبقار الألمانية إلى قطر.

حيث تعتبر أولى الأسباب هي المصالح الاقتصادية، فرغم قوة العلاقات الاقتصادية الألمانية الخليجية بصفة عامة إلا أن حصار قطر له تبعاته الأخطر على الاقتصاد الألماني حيث يقدر حجم الاستثمارات القطرية في ألمانيا بحوالي 25 مليار يورو [2]

---

[1] http://studies.aljazeera.net تصفح01 ماي2018على الساعة17:55

[2] بهاء محمود/ https://gulfhouse.org، تصفح في 01ماي 2018 على الساعة 18:25 .

وتمتلك قطر 17% من الأسهم الأساسية لشركة فولكسفاجن ما يسمح لها بتواجد مراقبين في مجلس الإدارة كما أن حجم الصادرات الألمانية لقطر تشكل 2,5 مليار يورو،مقابل 1,2 مليار يورو حجم الاستثمارات الألمانية في السعودية، فيما يصب التبادل التجاري بين الإمارات وألمانيا لصالح الميزان التجاري الألماني.

أما السبب الثاني يتمثل في رغبة الألمان بإيجاد موقف أوروبي خارج سي اق الموقف الأمريكي الذي يبدو منحازاً إلى الجانب السعودي، خاصة بعد صفقات الأسلحة الأخيرة. كما أن واشنطن على خلاف مع الاتحاد الأوروبي في مسائل عدة .[1]

فحين أن بريطانيا مع بدايات الأزمة الخليجية كانت معنية بالانتخابات الداخلية المبكرة في الثامن من جوان 2017، وبعد فترة بدأت لندن تستعيد مسارها الجديد خارج الاتحاد الأوروبي، وتحولت من مراقب محايد للمشهد في الخليج إلى وساطة بطيئة الحركة تدعم في ذات السياق جهود الكويت، تمثل ذلك في زيارة وزير الخارجية "بوريس جونسون" في الأسبوع الثاني من جويلية لكل من قطر والكويت، سبقتها تصريحات على لسان الوزير اكتفى فيها بمطالبة قطر بالاستماع إلى مطالب جيرانها ، فللموقف البريطاني متوقع كونها ترتبط بعلاقات عسكرية واقتصادية مؤثرة مع السعودية، فهي الحليف الأهم لبريطانيا في عاصفة الحزم والمورد الرئيسي للأسلحة في حرب اليمن ، لكذلك تعتمد بريطانيا على الغاز القطري بنسبة 30% من احتياجاتها من الغاز، الأمر الذي يجعل بريطانيا تنتظر دون أن تصطف بشكل مباشر مع أحد الأطراف دون الآخر، كما أن بريطانيا تنتظر من مجلس التعاون الخليجي شراكة بديلة تعوضها عن خروجها من الاتحاد الأوروبي[2].

أمافرنسا الدولة الثالثة في أوروبا معنية هي أيضاً بأزمة دول الخليج ، وتعد الأكثر نشاطا في الوساطة رغم كونها الأقرب للطرف السعودي – الإماراتي كونها ترتبط بعلاقات اقتصادية هامة مع السعودية وتعاون عسكري وأمني مع الإمارات توج عام 2008 بإنشاء القاعدة العسكرية الفرنسية في الإمارات، غير أن فرنسا لم تعلن وقوفها بجانب الدول المقاطعة لقطر، وتبنت دوراً فاعلاً في الوساطة، داعية إلى رفع الإجراءات التي تمس المدنيين في قطر جراء الحصار المفروض من قبل الدول العربية الأربع عليها.

ويتسم الموقف الأوروبي ببراغماتية بحتة، ولم تخرج المواقف الثلاثة عن اعتبار قطر شريكاً أساسياً في محاربة الإرهاب وليس داعماً له حسب المزاعم التي اندلعت الأزمة بسببها[3].

---

[1] http://studies.aljazeera.net، نفس المرجع

[2] بهاء محمود، نفس المرجع .

3 -https://www.netotrade.ae 18:40تصفح في01ماي2018على الساعة

المبحث الثالث : سيناريوهات المتوقعة للأزمة الخليجية

المطلب الأول : سيناريو المراوحة و بقاء الحال على ماهو عليه 2017-2020

في ضوء قرارات الرباعية، ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية وأزمة الثقة بين دول التحالف الرباعي وقطر، فمن المرجح عدم إمكانية التوصل إلى حل قريب للأزمة الحالية ما يعني استمرار أزمة المقاطعة مع قطر لكن من دون مزيد من التصعيد حتى تستجيب لمطالب الدول الأربعة،حيث يمكن أن نشهد تسويات وتفاهمات مختلفة عن النمط المعمول به في تسوية أزمات قطر مع جيرانها في السنوات السابقة (عامي 2013، 2014) بعبارة أخرى هناك حاجة لحلول وتسويات خارج دائرة الخبرة القطرية وخبرة دول الخليج ومصر، والتي قد تستغرق وقتاً أطول نتيجة تباعد مواقف وحسابات أطراف الأزمة إضافة إلى حرص بعض الأطراف الإقليمية والدولية على استمرارها من دون تصعيد أو حسم نظراً لأن هذه الوضعية قد تحقق مصالحها .مع استمرار حالة الإنكار القطري للمواقف المتخذة ضدها والاتهامات التي تلاحقها وهدا لاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي أبدت فيه انزعاجها من الدور القطري ، استمرت العلاقات بين الجانبين ولم تنقطع، ووقعت قطر مؤخرًا على عرض لشراء طائرات إف- 15 بقيمة 12 مليار دولار من الولايات المتحدة بما يعني أن أمريكا تلعب على جميع الأطراف وتستفيد منهم، كما أنه إذا نجحت الدوحة في الحصول على مساندة دولية معتبرة، مثل تلك التي حصلت عليها عسكرياً وسياسياً من تركيا وإيران وستجتهد من خلال استخدام الدبلوماسية والأموال فيزعزعة التحالف ضدها، وتعزيز موقفها الدولي والإقليمي، والمجالدة في مواجهة الضغوط ومقاومة الحصار عليها، و بالتالي تنجح في إدامة الأزمة، وتبريدها مع الوقت، من دون أن تلبى شروط الدول المتحالفة .

كما إن النظام القطري لا يريد أن يحل أزمته مع الدول الأربعة الداعية لمكافحة تمويل الإرهاب، وتعتبر قطر أن الأزمة وجدت لتبقى[1]

[1] - https://www.raialyoum.com 20:40 تصفح في 13ماي2018على الساعة

المطلب الثاني : سيناريو تعاظم الأزمة 2020-2022

في ظل تعنت قطر ورفضها لتنفيذ مطالب دول المقاطعة فإنه متوقع تشديد الحصار على قطر مع فرض حزمة عقوبات جديدة وهذا هو ليس السيناريو الراجح وقوعه فحسب، بل أن المتتبع لتسلسل الأزمة، يصل لاستنتاج أن الدول المقاطعة لقطر، تدفع بالأمر دفعا نحو هذا الاتجاه في تصعيد الضغوط على قطر، لا سيما الضغوط السياسية الأكثر تأثيرًا من الضغوط الاقتصادية، فرغم أن العالم كان يترقب قائمة مطالب الدول الأربع لتكون خطوة باتجاه حل الأزمة إلا أن الإعلان عن قائمة المطالب نقل الأزمة إلى مرحلة أكثر تعقيدا، لأكثر من سبب أبرزها طبيعة المطالب التي وصفها مراقبون انها "تعجيزية" وتنتهك "سيادة" الدوحة، ويبدو أن الدول الأربع كانت تريد أن تلقي الكرة في ملعب قطر، لتحملها المسؤولية عن استمرار الأزمة في حال رفضها، وهو ما أدركته الدوحة من الوهلة الأولى وعبر عنه لاحقا وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني في تصريحات للتليفزيون العربي قال فيها أن "المطالب الثلاثة عشر لدول الحصار قدمت لكي ترفض.[1]

كما يبدو واضحا من تطور الأحداث أن الأمور تتجه نحو تشديد الحصار على قطر و تهديدات لقطر بالعزلة من تلك الدول، بالإضافة، إلى تلميحات بتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها ، والتهديد بتغيير النظام القطري باستخدام القوة العسكرية، بحيث يتم استبدال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بأحد أفراد عائلته الذين يتصفون بقدرتهم على التكيف ، كما أنه مع استمرار الإنكار القطري وممارسة سياسة العناد في مواجهة المطالب التي تقدمت بها الدول المقاطعة، ما يدفع المقاطعين نحو التصعيد، والذي حدده مسؤولين خليجيين وكذا تقارير إعلامية ملامحه الرئيسية في أن تكون الخطوة التالية هي "محاكمة قطر" وذلك بالتوجه إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة لاسيما مجلس الأمن. وقد خطت مصر بخطوات عملية في هدا الصدد لما طالبت مجلس الأمن مؤخرًا بفتح ملف منح قطر فدية لمنظمات إرهابية (قيمتها مليار دولار) من أجل الإفراج عن مختطفيها في العراق من الأسرة الحاكمة. و ذلك يأتي كخطوة أو مقدمة من أجل إدانة قطر في المحكمة الجنائية الدولية، وتدعم تلك الخطوة دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) ، فحين لوحت وسائل الإعلام الرسمية في السعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى أن "الخطوة التالية هي التوجه لاتخاذ إجراءات تدويلية للأزمة"، وقالت إن الدول المقاطعة لديها أسانيد دامغة ودلائل تؤكد "التورط القطري في دعم وتمويل الإرهاب[2].

---

[1] http://akhbar-alkhaleej.com11:40تصفح في15ماي2018على الساعة

[2]- محمد فرج، http://www.anapress.net .تصفح في 15ماي2018 على الساعة 11:45 .

المطلب الثالث: سيناريو حل الأزمة 2022 إلى أجل مفتوح

أن الأزمة الخليجية الراهنة لا تحل إلا بالحوار، وهدا حسب وزراء خارجية لكل من بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة اللذين يروا أنه لا سبيل للخروج من الأزمة إلا بالحوار خاصة باستخدام واشنطن علاقاتها مع جميع الأطراف والقيام بالضغط عليهم من أجل التوصل لـ "حلول وسطى"، كما أن نجاح الوساطة العربية الممثلة في جهود الكويت وعمان من أجل التوفيق بين الطرفين، من خلال دفع المقاطعين إلى تخفيف المطالب وتنقيحها لقبول الدوحة مع وضع آلية يتم من خلالها مراقبة التزام الدوحة بالمطلب الرئيسي الخاص بعدم دعم الإرهاب ، حيث يمكن لقطر استجابة لمطالب الرباعية العربية من خلال إحداث تعديلاً في مدركات النظام القطري و في سلوكه السياسي وتحالفاته مع الجماعات الإرهابية والمتطرفة، مما يدفع قطر إلى قبول بكل أو معظم مطالب الرباعية وكذلك موافقتها على وجود آلية خليجية لمراقبة مراحل تنفيذ اتفاق المصالحة، والذي لن يخرج عن وقف دعم الدوحة للجماعات الإرهابية والمتطرفة وتسليم بعض المطلوبين للعدالة في دولهم أو السماح لهم بمغادرة قطر إلى تركيا أو إيران، مع تغيير السياسات الإعلامية لقنوات الجزيرة بحيث تتوقف عن الإساءة إلى الدول والشعوب العربية وتحترم إرادتها،وأن توقف دعمها لجماعتي الإخوان المسلمين وحركة حماس، وأن تتعهد بالسيطرة على شبكة الجزيرة الممولة من الدولة وللوصول إلى هذا الحل ستلعب كل من الكويت وسلطنة عمان دور الوسيط وسيظل بن سلمان في دوره الرجل الأول لدولة[1].

وهو أمر يبدو مستبعد في الأفق القريب- ما لم تحدث مفاجأة في مواقف أحد الطرفي الأزمة- وخصوصا في ظل استقراء المواقف الحالية التي تؤكد ان كل طرف ماض في موقفه وثابت عليه بقوة.

وفي كل الأحوال فإن تصعيد الأزمة لن يكون في مصلحة جميع الأطراف، والحل هو حوار مباشر، يدفع اطراف الأزمة عبر التوصل لحل يجنب المنطقة الكثير من المخاطر المقبلة عليها في حال استمرار الأزمة[2] .

[1]- محمد_شومان http://www.alhayat.comمنذ 20 ماي 2018 / 20:09. تصفح في 08ماي2018 على الساعة 21:55

[2]- محمد فرج، http://www.anapress.net تصفح في 20ماي 2018 على الساعة 21:40

الخاتمة

تعتبر الأزمة الخليجية القطرية حدثاً غير متوقع في إطار العلاقات العربية، وربما غير مسبوق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من حيث مسار الأزمة وعمقها وتدخل عديد من الأطراف الإقليمية والدولية التي يدور بينها صراع محموم على لعب أدوار جيوسياسية وتحقيق مصالح في الشرق الأوسط ، حيث أن منطقة الخليج تمر حاليا بمنعطف تاريخي خطير، يعد الأشد منذ نشوء مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981، وإن كان انفجار الأزمة لا يبدو أمرًا مستغربًا وسط الباحثين والمحللين السياسيين ، لأنها جاءت نتيجة صراعات طويلة بين دول الخليج العربي تعود تاريخي ا إلى ما يزيد عن عشرين عامًا لأنها ليست هي الأزمة الأولى التيتندلع بين قطر وعدد من الدول الخليجية والعربية، لكنها الأزمة الأخطر بكل تأكيد، لأنها ببساطة مفتوحة على كل الاحتمالات.

كما أن هناك إمكانية لصمود المجلس أمام هذه الأزمة مثلما صمد من قبل أمام أزمات أكثر شدة ، إلا أن هذه المرة يجد المجلس نفسه أمام أزمة معقدة داخل البيت الخليج ولّدت عدم ثقة عميقة بين أعضائه، وهو ما يتناقض مع الأهداف الأساسية لمجلس التعاون، وفى مقدمتها دعم مقومات أمنهم، لان الأزمة الراهنة وتداعياتها قد تؤثر سلبًا على العمل الجماعي الحالي والمستقبلي فالخلافات الحالية تعبر عن تباينات الجسد الخليجي الواحد.

كما يبدو أن الأزمة الخليجية ستفرز واقعاً جديداً في منطقة الخليج وربما في المنطقة عموماً في ظل تصاعد دور قطر الإقليمي وسياساتها الخارجية، وهي محاولة مكشوفة من الإمارات والسعودية لفرض سياسة خارجية معينة تلتزم قطر بها. كما يبدو أن هذه الحملة تحظى بدعم كبير من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن، من خلال تباين مواقف الأمريكية إزاء الأزمة، فمن المستحيل أن تقبل قطر بفرض الوصاية عليها ،ويتطلب أي خروجٍ من الأزمة حوارًا بين أنداد، يجري فيه التفاهم على جميع القضايا، وليس بلغة التهديد وتقديم التنازلات .

وتبقى نتائج الهجمة ومداها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتبطة بنهاية المطاف بالموقف الأميركي ومع أنه من الصعوبة تصور قيام دول الخليج الثلاث، إضافة إلى مصر، بالإقدام على قطع العلاقات مع قطر وعزلها من دون تشاور أو تنسيق مع الولايات المتحدة .

كما يبدو أن واشنطن سو ف تظل تعارض أيّ محاولة للقيام بما من شأنه أن يغيّر التوازنات الإقليمية التي تحرص على استمرارها في منطقة الخليج، خاصة أنها تحتفظ بأكبر قواعدها العسكرية هناك وربما ترى أنه ليس من المفيد كثيرًا الدفع، مثلًا، بحركة حماس للارتماء مجددًا في أحضان إيران، في حال اشتد الضغط على قطر.

قائمة المراجع

1- محمد عبد الرحمن العسومي، محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،طبعة الأولى،2002 .

2- علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1979.

3- ابتسام سهيل الكتبي وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، طبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999

4- مصطفى عبد العزيز مرسي أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي القاهرة.

5- وضحه ذيبان غنام المطيري،واقع ومستقبل التنمية السياسية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية2003-2011 ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.

6- http://akhbar-alkhaleej com.. أمريكا وأزمة قطر السيد زهره .

7- http://studies.aljazeera.net

8- https://platform.almanhal.com .

9- محمد_شومان |منذ 20 فبراير 2018 / 20:09 http://www.alhayat.com

10 - https://arabic.sputniknews.com

11-محمد فرج، http://www.anapress.net

12-https://www.raialyoum.com

13- بهاء محمود.https://gulfhouse com

14--http://alkhaleejonline.net عبد الله حاتم

15- http://www.dw.com

16-http://www.bbc.com

17- إسماعيل ياشاhttps://arabi21.com/story

18- صابر كل عنبري /http://www.aljazeera.net

19- عبد القادر بن مسعودhttps://www.sasapost.com/iran ،

20- حسن نافعة، http://www.al-watan.com/Writer/id/6607 JUL 06, 2017

21- نادر عبد الرؤوف،https://arabic.rt.com/middle_east .

22- Rachid Said Guerni http://arabic.euronews.com/2017/09/08 .

https://arabi21.com 23

https://arabic.sputniknews.com-24

http://www.alalam.ir-25

https://www.noonpost.org26

27-خديجة العثمان، محللون يناقشون مواقف مسقط في الأزمات الخليجية،

http://elaph.com28

https://www.nmisr.com-29

http://www.alhayat.com-30

http://akhbar-alkhaleej.com-31

http://www.al-watan.com/news- NOV 30, 2017-32

33-ساغاتوم ساها -ديفيد ليفينغستون للأزمة الدائرة راهناً في الخليج عددٌ من

http://carnegie-mec.org-34 التأثيرات الأقل وضوحاً للعيان

https://www.netotrade.ae-35

36--علي صلاح، خسائر الدوحة: التداعيات الاقتصادية لقطع العلاقات الخليجية –

القطرية،https://futureuae.com

http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate-37

38-محمد الخضيري نشرت في : 2017/06/07http://www.france24.com

https://arabic.rt.com/middle_east-39

http://www.alalam.ir-40

https://www.noonpost.org-41

arabic.sputniknews.com42-

https://www.arab48.com-43

http://mawdoo3.com-44

http://www.bbc.com-45

http://www.alwasatnews.com-46

https://platform.almanhal.com-47

48-يحي بن مفرح الزهراني،تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي و القوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراساتت المستقبلية، العدد 2016 (02).

ملخص الدراسة

يعيش الخليج العربي على فوهة بركان قابل للانفجار، ليدمر ما يقارب من 36 سنة من التعاون في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إثر الأزمة التي اندلعت في تصعيد دبلوماسي لم يشهده مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981، في 05 جوان 2017 أين قررت ثلاث دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) بالإضافة إلى مصر ، فرض حصارًا على دولة قطر بعد حملة إعلامية تحريضية غير مسبوقة ، حيث أحدثت الأزمة أضرارًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما ضرب كل الإنجازات التي حققها مجلس التعاون منذ تأسيسه ، ويأتي هدا القرار بعد زيارة الرئيس الأمريكي لـ"دونالد ترامب" لسعودية ، كما أن مسببات الأزمة غير واضحة المعالم ومعظمها تسريبات في ضوء الهجوم الإعلامي المستمر، بلستخدام التضليل .

وفي خطوة لضغط على قطر امتدت القرارات الخليجية لتشمل قائمة تضم 13 مطلبا لإنهاء الأزمة، منها إغلاق قناة "الجزيرة" الممولة من دولة قطر، و خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران بالإضافة إلى قطع العلاقات مع "المنظمات الإرهابية" منها جماعة الإخوان ، وهذا جاء بعد فبركات إعلامية وقرصنة لوكالة الأنباء القطرية لتصريحات أمير قطر، مقابل رفض من قبل الكويت وعمان في الانجرار وراء الأزمة واتخاذ إجراءات مماثلة ، إلا أنه هناك شعور كبير بفقدان الثقة بين الدول الأعضاء و أن سيادتها وسياساتها وصناعة قراراتها ومصالحها الوطنية والإقليمية والدولية معرضة للمساومة وفرض الإملاءات والدخول في صراعات واشتباكات ، كما يحدث مع قطر في الوقت الراهن. وقد يدفع استمرار الخلافات السياسية دون الوصول إلى تفاهمات بين دول المجلس إلى إعادة التموضع والدخول في تحالفات جديدة مع دول إقليمية ودولية وانهيار منظومة المجلس وتفكك مؤسساته.

فعند الوقوف بعمق أمام تداعيات الأزمة الخليجية، نجد أنها لا تتوقف عند جغرافيتها العربية بل تتجاوزها إلى جغرافيات عديدة، وليس جزافا إن قلنا من أقصى الأرض إلى أقصاها، ولعل هذا كان سر الاهتمام العالمي الكبير بهذه الأزمة.

استنتاجات الدراسة :

- مازالت تجربة مجلس التعاون الخليجي لم تغادر السبب الأول الذي أنشأت لأجله وذلك راجع لبنية النظم لدول الخليج.

-صاحبت نشأة مجلس التعاون الخليجي هواجس أمنية من تطورات الحرب العراقية الإيرانية إلا أن مجلس تعاون الخليجي لم يرقى إلى أكثر من منظمة تعاون إقليمية .

- فبالرغم من مرور 36 سنة من إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلا أنه يعاني من مشاكل هيكلية في صنع قرارات إذا ما قرن بتكتلات إقليمية مثل الإتحاد الأوروبي .

- يعاني النظام السياسي الأسري أو العائلي في منطقة الخليج من أزمة مشروعية تاريخية، فجاءت أزمة قطر 05 جوان 2017 لتكشف عمق أزمة المشروعية في ظل تحولات التي تشهدها منطقة الخليج .

-إختلاف الرؤى الإستراتيجية بين طرفي الأزمة الإمارات والسعودية من جهة وقطر من جهة أخرى من الإسلام السياسي ورعاية مشروعها في المنطقة العربية .

- أزمة الخليج 2017، من إفرازاتها الإستراتيجية نشؤ ت حالفات جديدة (قطر-إيران) (الإمارات-السعودية)(قطر –تركيا) وسمحت بالمزيد من التقارب الإيراني التركي .

تصاعد الدور الإقليمي القطري في الآونة الأخيرة أوجد حالة من التنافس على النفوذ بين قطر وعدة دول عربية وخليجية

مما أدى إلى توتر العلاقات مع دول الأعضاء خاصة المملكة السعودية التي تعتبر نفسها قاطرة دول الخليج .

- إصرار دول المجلس التعاون الخليجي في تمسك بأنظمتها المفارقة للواقع العالمي، كلفها دفع فدية لحماية عروشها والتي أثارت خلافات بين أعضائه.

- تسارعت وتيرة العسكرة والتهديد المتبادل بين الطرفين (حماية التركية لقطر) (المناورات القطرية المشتركة الإمريكية –الفرنسية –التركية). ساهم في زيادة زعزعة استقرار المنطقة الخليجية.

- امتلاك قطر لترسانة إعلامية "قناة الجزيرة" التي ساهمت بشكل كبير في تأجيج ثورات الربيع العربي، وسط معارضة شديدة لدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي التي ترفض التأثر بعمليات التغيير الحاصلة في المنطقة العربية .

- قد يؤدي الاستقرار السياسي في النظام الأسري السعودي إلى إيجاد حلول لأزمة الخليج (أزمة قطر) .

- تمسك دول الخليج بأنظمتها السلطوية التي تتسم بالهشاشة والضعف وهو أمر يمكن القول عنه محال وسيجلب لها الفوضى في ظل انتشار موجات التغير في العالم العربي نظرا لغياب كافة أشكال التنظيمات السياسية التي تتناغم مع الاتجاه الديمقراطي.

- بما أن جميع دول الخليجية تنتهج أنظمة تسلطية والتي تعتبر أنظمة قبلية أو عائلية، وهو أمر الذي أطال أمد الأزمة وهدا نظرا لتعنتها وتشدد في مواقفها من خلال عدم وجود حوار مباشر بين دول الخليج .

-انطلاقا من مقوله القائلة" مصائب قوم عند قوم فوائده" تسببت الأزمة في فقدان الثقة والتلاحم بين أعضاء مجلس التعاون والتي تعتبر نقمة في مسير التكامل للمجلس، فحين أنها نعمة لبعض القوى الدولية والإقليمية كإيران وتركيا لتحقيق مصالحها .

-حل الأزمة الخليجية مرهون بالتدخل الأمريكي والتي تجمعها علاقات إقتصادية مع كل أطراف الأزمة من خلال الضغط عليهم من أجل التوصل للحلول وسطى .